
وثيقة الإصلاحات الشاملة
والتعديل الوزاري
- المعايير والآليات -

المحتويات

- خلاصة تنفيذية
 - مقدمة
 - منهج عمل الحكومة
 - تحسين الادارة المالية
 - الفريق الاستشاري الطوعي
- الملف الاول : المبادئ الوزارية
- الملف الثاني : معايير اختيار مجلس وزراء من التكنوقراط
- الملف الثالث : نموذج تقييم السير الذاتية للمرشحين لمنصب وزير
- الملف الرابع : دور وزراء الحكومة
- الملف الخامس : تقييم اداء الوزارات
- الملف السادس : وثيقة معايير اختيار المرشحين للمناصب العليا
- الملف السابع : تبسيط الاجراءات الحكومية
- الملف الثامن : مكافحة الفساد
- الملف التاسع : البرنامج الحكومي وحزم الاصلاحات
- الملف العاشر: تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة

خلاصة تنفيذية

- مقدمة
- منهج عمل الحكومة
- تحسين الادارة المالية
- الفريق الاستشاري الطوعي

خلاصة تنفيذية

١. مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الإتكال على الله ووفاء للعهد الذي قطعناه في الماضي قدماً على طريق الإصلاح الذي سدّدته المرجعية الرشيدة، وأيدته فئات الشعب في حراكها الوطني.. وبعد ستة شهور من محاولات كسر طوق الترهل، ومع أننا حققنا نجاحات في مجالات عدّة تكلّلت بتنفيذ سياسات وإجراءات مهمة.. نجد إشارات نقد، أو مطالبات بتغيير منشود، لاسيما مع الخطاب الواضح والشفاف للمرجعية العليا، لأننا نؤمن ان هذا

الخطاب وضع نصب عينيه مصلحة الوطن والمواطن.. ومع المطالبات المشروعة المستمرة لأبناء شعبنا في الإصلاح وفي تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي والخدمي.

ولما كانت التوجهات التي اعتمدت المحاصصة أساساً في تشكيل الحكومة، ومستويات إدارة مؤسسات الدولة على حد سواء لم تناصر خُطى الإصلاح المنشود، وجدنا إن إدارة عجلة البناء بحاجة الى حثٍ جريء، .. يقوم على إتاحة الفرصة فيما بقي من عمر هذه الحكومة، لشخصيات علمية ، مهنية وكفوءة، ونزيهة، تمسك بزمام العمل في ميادينها المختلفة في الوزارات كافة.

بعد خطابنا الذي القيناه في ٢٠١٦/٢/٩ والذي دعونا فيه الى اجراء تعديل وزاري جوهري، والذي لاقى ترحيباً واضحاً من فعاليات المجتمع المختلفة، ومن السادة أعضاء مجلس النواب الموقر، وتأكيد الكثير منهم الى المضي بأجراء تعديل جوهري مبني على الكفاءة والمهنية، عقد رؤساء الكتل السياسية أو ممثلوهم اجتماعاً حضره الرئاسة الثلاث. وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على ضرورة أن نقدم رؤية شاملة لآليات التعديل ومعايير إختيار الوزراء، وما ينبغي اجراؤه بعد ذلك في حسم ملفات رؤساء الهيئات المستقلة، وكلاء الوزارات، والمستشارين، والمدراء العامين.

تتضمن هذه الوثيقة خلاصة تنفيذية حول منهج عمل الحكومة وتحسين الادارة المالية والفريق الاستشاري الطوعي، وعشر ملفات هي:

الملف الاول : المبادئ الوزارية
الملف الثاني : معايير اختيار مجلس وزراء من التكنوقراط
الملف الثالث : نموذج الاستعراض لمجلس الوزراء
الملف الرابع : دور وزراء الحكومة
الملف الخامس : تقييم اداء الوزارات
الملف السادس : وثيقة معايير اختيار المرشحين للمناصب العليا
الملف السابع : تبسيط الاجراءات الحكومية
الملف الثامن : مكافحة الفساد
الملف التاسع : البرنامج الحكومي وحزم الاصلاحات
الملف العاشر : تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة

وفي مجال العمل الدؤوب والمتواصل لوضع حد للفساد فلقد تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة محاربة الفساد وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات المعنية لمكافحة الفساد ووفق الأطر القانونية وتوفير جميع المستلزمات التي تُسهم في نجاح مهمتهم بما في ذلك التشريعات والتعليمات الضرورية.

وفي ضوء ما تقدم فأن مراحل العمل للتعديل الوزاري ستكون على النحو الآتي:

١. تقديم الوثيقة الى الرئاسة الثلاث وعقد اجتماع للاتفاق عليها وقرارها (يوم ٢٠١٦/٣/5).
٢. ارسال الوثيقة يوم ٢٠١٦/٣/9 الى رؤساء الكتل النيابية وفعاليات المجتمع.
٣. عقد اجتماع لرؤساء الكتل النيابية لمناقشة وقرار الوثيقة .
٤. قيام لجنة خبراء مستقلين بتسلم ودراسة السير الذاتية للمرشحين لأشغال المناصب الوزارية وتعتمد في إنجاز ذلك ما ورد في ملفات هذه الوثيقة.
٥. يستمر عمل لجنة الخبراء لمدة عشرة ايام وتقدم تقريرها الى رئيس مجلس الوزراء متضمناً بدليلين لكل وزارة.
٦. يتولى رئيس مجلس الوزراء وضع التعديل الوزاري من بين الأسماء التي ترشحها لجنة الخبراء.
٧. تقديم التشكيلة المقترحة في جلسة لمجلس النواب للتصويت عليها.
٨. يتبعها في اليوم ذاته جلسة أداء اليمين والتوقيع على مدونة السلوك والأداء التي يلتزم الوزراء بالعمل بموجبها.

إن أهم ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو العزم على الإلتزام ببند ما ورد في هذه الوثيقة، وما هو مطلوب
ممن يعينهم أمر تأمين بيئة صالحة للنهوض بالأداء الحكومي،
ومن الله التوفيق

د. حيدر العبادي
رئيس مجلس الوزراء
آذار ٢٠١٦

٢. منهج عمل الحكومة

قدم رئيس مجلس الوزراء برنامجاً الحكومي أمام مجلس النواب في شهر ايلول ٢٠١٤ والذي تضمن أيضاً الاتفاق السياسي.

وقد مضت الحكومة في تنفيذ مهامها، لكن بعضاً من بنود البرنامج ما يزال العمل فيها بطيئاً أو متلكناً، لاسيما بعد ما أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط الى أضعاف مستوى التنفيذ، وقد تبني رئيس مجلس الوزراء حزم إصلاحية مهمة، لتضاف الى بنود البرنامج الحكومي، عند تقديم السيد رئيس مجلس الوزراء التعديل الوزاري المرتقب أمام مجلس النواب سيقدم أيضاً برنامجاً التكميلي على أن تقترن مسؤولية الوزراء بشفافية عالية مسترشدة بالمبادئ والمعايير الواردة في ملفات هذه الوثيقة تقوم على ما يأتي:

١. تنفيذ البرنامج الحكومي، واستكمال ما بقي من بنود الاتفاق السياسي، وفقاً لخطة زمنية دقيقة.
٢. تبني حزم الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية التي قدمها رئيس مجلس الوزراء وأقرها المجلس.
٣. إيلاء تنشيط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل خاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى (السياحة، والتمويل، والتأمين، والتجارة، والخدمات) بشكل عام اهتماماً استثنائياً، لاسيما فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص لأخذ موقعه الصحيح في حركة الاقتصاد العراقي، ويقتضي ذلك أن تعمل الكابينة الوزارية بروح فريق العمل الواحد لضمان تكامل العمل لتحقيق هذا الهدف المهم.
٤. تبني خارطة طريق مقترنة بتوقيات زمنية محددة، لإنجاز المهام الخاصة بالوزارة في ضوء خطة عملها، الى جانب متطلبات إنجاز البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات، في ضوء تكييفها بما يناسب الظروف الموضوعية الحالية.
٥. إخضاع الوزارات للتقويم الشفاف دورياً بموجب نظام متابعة تتبناه الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
٦. يطلق رئيس مجلس الوزراء في ضوء ما ورد في الفقرة (٥) تقريراً دورياً، ويُعرض على مجلس النواب، فإذا ثبت عدم قدرة أي وزير في الإيفاء بالتزامه الموثق بالتوقيع على مدونة تكليفه، يوصي رئيس مجلس الوزراء بإقالته.

يتضمن التقرير المحاور الأساسية الآتية:

المحور الأمني:

- جهود تحرير الاراضي من عصابات داعش الارهابية (الهدف نهائية عام ٢٠١٦).
- جهود بسط سيطرة الدولة والقانون وحصر السلاح بيدها (مستمرة).
- بناء منظومة أمنية مهنية متطورة (مستمرة).

محور اعادة الاستقرار والاعمار في المناطق المحررة

- انجاز فعال للمصالحة الوطنية (مستمرة).
- جهود اعادة الاستقرار في المناطق المحررة (مستمرة مع زيادة المناطق المحررة).
- جهود اعادة الاعمار (مستمرة وتمتد لعدة سنوات).

- خطط اعادة النازحين (مستمرة).
- استنهاض كل الجهود الوطنية والدولية الممكنة ومنها بشكل خاص:
 - الفريق الدولي لاعادة الاستقرار FFIS (مستمر).
 - الاعداد لمؤتمر إعادة الاعمار (قبل نهاية عام ٢٠١٦).

محور العمل التنفيذي:

- الالتزام بالبرنامج الحكومي.
- تنفيذ حزم الاصلاحات.
- صياغة عمل لاداء الوزارة في ظل الظروف المالية (ينتهي اعدادها خلال اسبوع من تسلم الوزارة وتشمل برنامج الاعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨).
- وضع خطة حكومية لضمان زيادة الايرادات غير النفطية تكفل مضاعفة ذلك خلال عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧، قائم على برنامج واقعي.
- تفعيل الجهود لبناء منظومة عمل الحكومة الالكترونية الكاملة (قبل نهاية ٢٠١٨).

محور الشفافية والنزاهة:

- تفعيل دور المجلس الاعلى لمكافحة الفساد (برئاسة رئيس مجلس الوزراء).
- اعادة هيكلة منظومة الرقابة والاداء.
- تفعيل دور الاجهزة الرقابية الأخرى.
- تفعيل برنامج متابعة دقيق و عملي، يقدم كشفاً دورياً وشفافاً لمستوى الأداء.
- دعم منظمات المجتمع المدني والصحفيين والأعلاميين و حمايتهم وتفعيل دور السلطة الرابعة في مراقبة ومتابعة الاداء.

محور التشريعات:

- التنسيق مع مجلس النواب لضمان اقرار القوانين والتشريعات التي تحت القراءة حالياً.
- إجراء مراجعة شاملة للقوانين التي لم تشرع حتى الآن واعادة رفعها لمجلس النواب (ثلاثة اشهر).
- العمل على رفع تشريعات وقوانين في ضوء الحاجة الى تطوير أو الغاء أو تشريع قوانين (مستمرة).

محور استكمال اختيار الادارات العليا وتعيين الموظفين:

- اقرار دراسة اعادة هيكلة الوزارات في ضوء المراجعة الشاملة التي تمت من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزارات (شهر).
- حسم ملف تعيين (أو تثبيت) وكلاء الوزارات والمستشارين والمدراء العامين (ثلاثة أشهر).
- متابعة الالتزام التام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بأن تتم التعيينات (ومنها بشكل خاص ضمن حركة الملاك) ضمن المعايير التي حدّدها القرار وفي مقدمتها الاعلان عن ذلك وأتاحة الفرصة للتقديم الكترونياً والتفديد بالاولويات الواردة فيه ، وفي مقدمتها تعيين حملة

الشهادات العليا الذين أنفقت الدولة مبالغ كبيرة على طريق اكمال دراستهم داخل العراق أو خارجه بما يفعلّ تطوير العمل في مؤسسات الدولة (مستمرة).

- حسم ملف تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي بالتعاون مع مجلس النواب.

محور تفعيل الإقراض للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية

- ضمان تأمين ادارات مصرفية كفوءة ومهنية لإنجاح سياسة الإقراض (خلال أسبوع).
- تفعيل دور اللجنة العليا المشرفة على برنامج الإقراض من حيث دراسات الجدوى أو متابعة التنفيذ (مستمرة).
- تأكيد منهج الإجراءات السريعة وتقديم التسهيلات اللازمة لبدء تنفيذ المشاريع.
- حسم تبني مصفوفة المشاريع المرشحة للأقراض (التوزيع المكاني والقطاعي) المعدة من قبل وزارة التخطيط. (خلال أسبوع).

نموذج لصياغة الخطط الزمنية للأنشطة المختلفة

الخطة الشاملة للنهوض بالقطاع الصناعي

بأشراف : اللجنة العليا لتطوير القطاع الصناعي في العراق (مشكلة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء)

بناءً على ما وفرته خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) من خارطة طريق مهمة للتنمية القطاعية، وبناءً على ما تم إنجازه خلال عام ٢٠١٥ (حزمة اجراءات تنشيط القطاع الخاص، حُزم الاصلاحات، تبسيط الاجراءات)؛ العمل على تنفيذ؛

ت	الموضوع	*مدة التنفيذ	الجهة المعنية بالتنفيذ والمتابعة
١. القطاع الصناعي (المدن)			
	حسم تشريع قانون انشاء المدن الصناعية	١ شهر	مجلس شورى الدولة/ مجلس النواب
	حسم موضوع تخصيص الاراضي للمدن الصناعية	١ شهر	اللجنة العليا لتخصيص الأراضي لأغراض المشاريع التنموية
	إعداد مصفوفة المشاريع الصناعية - قطاعياً ومكانياً	١ شهر	وزارة التخطيط
	تفعيل اللجنة العليا لتنمية القطاع الصناعي؛ تشكيل فريق خبراء يضع خطة طريق	٣ شهر	هيئة المستشارين
٢. حسم إعادة هيكلة الشركات على مبدأ الشراكة (استثمار القطاع الخاص والشركات العالمية)			
	انهاء اللجنة الوزارية عملها (متضمنة دراسات الجدوى)	١ شهر	وزارة الصناعة
	إطلاق الاعلان عن الشراكة وتقديم العطاءات	٣ شهر	بأشراف اللجنة العليا لتنمية القطاع الصناعي
	إنجاز عمليات التحليل واختيار الشركاء	٢ شهر	بأشراف اللجنة العليا لتنمية القطاع الصناعي
	اتخاذ القرارات وتوقيع العقود	١ شهر	بأشراف اللجنة العليا لتنمية القطاع الصناعي

٣. المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر			
تشكيل فريق خبراء وطني لاعداد دراسة شاملة والاستعانة بالمنظمات الدولية؛	١ شهر	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	
تشكيل خلايا عمل (خبراء وفنيون) من القطاع الخاص في المحافظات	١ شهر	سكرتارية الهيئة التنسيقية العليا بين المحافظات	
تقديم كشف بالمهن والحرف والمهارات ووضع خارطة لتفعيل الاعمال الصغيرة	١ شهر	وزارة التخطيط وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هيئة المستشارين	
اختيار المشاريع والحرف والاعلان عنها، والعمل بشفافية لاختيار المؤهلين	٢ شهر	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	
بناء القدرات (برنامج تأهيل متكامل)	٦ شهر	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	
الكشف على آليات الإقراض وتسهيل اجراءاتها			
تخصيص الاراضي والمواقع			
الاطلاق والمباشرة بالعمل			

* التوقيتات الزمنية ليست متتالية بالضرورة ، بل إن بعضها بالتزامن

٣. تبني تحسين الموازنة

الهدف: أعداد خارطة طريق عامة وهيكلية برنامج لتحسين الموازنة، ليتم تقديمها الى مجلس الوزراء وإقرارها.

النتائج المتوقعة: زيادة إيرادات الموازنة المحتملة على المدى المتوسط - البعيد بمبلغ يتراوح بين ٢٠-٣٣ ترليون دينار عراقي/ سنوياً.

التوقيت الزمني للبرنامج

تقوم على إختيار (٢٨) مبادرة (فقرة) يجري العمل ضمن برنامج زمني يبدأ الاستعداد له عام ٢٠١٦ وينتهي إنجازه الكامل عام ٢٠٢٠.

وتكون مراحل عمله كالآتي:

الموجة الأولى: تبدأ في نيسان ٢٠١٦ وتشمل (٧) مبادرات تركز على التحسينات الإدارية التي لا تتطلب تغييرات في القوانين.

الموجة الثانية: تبدأ قبل تموز ٢٠١٦ وتشمل (٦) مبادرات تركز على إدخال تعديلات على أنظمة الإعانات الحالية، تفعيل ضرائب جديدة، الإستغلال المالي للعقارات غير المستخدمة وتحسين تمويل المشاريع.

الموجة الثالثة: تبدأ قبل نهاية عام ٢٠١٧ وتضم (٥) مبادرات تتطلب تغييرات في القوانين وتكون أكثر تعقيداً مثل (إعادة الهيكلة للشركات المملوكة للدولة/الخصخصة).

مقومات نجاح البرنامج:

- الإرادة السياسية.
- الحوكمة والشفافية.
- تشكيل فريق مُتخصص للبرنامج يعمل مع (وحدة النتائج) في رئاسة مجلس الوزراء.
- المباشرة بالإجراءات الفورية الرئيسة.

٤. الفريق الاستشاري الطوعي

لقد حظي العراق بالديمقراطية من خلال تطبيق آليات التصويت بشكل متكرر، لكن الممارسة الديمقراطية لم تكن مقترنة بتطبيق مفردات الحكم الرشيد (كاعتماد المشاركة على أساس الكفاءة، والشفافية، وسيادة القانون، والقبول بالمساءلة، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء). ولا يخفى إن اعتماد هذه المفردات في أية دولة من الدول كما تشير الأدبيات الاقتصادية والسياسية يعدّ عاملاً أساسياً في تحقيق التقدم والرفاه. إلا أن غياب الحكم الرشيد أدّى الى ضعف الاداء الحكومي في العراق وعدم قدرته على تلبية متطلبات المواطنين بالخدمات العامة.

أيدت بعض المنظمات المدنية والكفاءات تطوعها لتقديم خبراتها الاستشارية ضمن اطار "فريق وطني استشاري" دون مقابل مادي تجسيدا لمبدأ المواطن الصالحة، والعمل على تعزيز نشاطها الاستشاري الى جانب نظيره الحكومي. حيث يسعى الى مشاركة ممثلي النقابات والمؤسسات المهنية ونخبة من منظمات المجتمع المدني لإعطاء الفريق زخماً اضافياً. ان اعتماد الحكومة للفريق في تدارس هموم وتحديات البلاد سيعطي للمواطنين والاطراف الدولية مؤشرات إيجابية، في تغيير بعض القنوات السلبية حيال الإصلاحات الحكومية.

ان قيام جهة وطنية (غير حكومية وغير سياسية) بالتخطيط والترويج للإصلاحات ومتابعة تنفيذها في غاية الأهمية لدعم اهداف الحكومة المعلنة. كما إن تبني مجلس الوزراء لهذا المقترح سوف يشجع الحكومات المحلية في المحافظات على تشكيل مجالس وطنية محلية تضم الكفاءات ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المشورة في مختلف الجوانب، ويتم انتقاء أعضائه ضمن ضوابط معلنة للجميع، لكي يستطيع الفريق الاستشاري القيام بدوره الايجابي، وينبغي ان يكون اعضاء الفريق ممن تتوفر بهم الشروط التالية:

- أن يكون متبنياً للإصلاح وأن يقدم خدماته من أجل تحقيقه على أفضل وجه بدون أجر.
- أن يمتلك معرفة تخصصية عالية وخبرة عملية رصينة، بمن فيهم من تولى مسؤوليات قيادية في مرافق الدولة أو في القطاع الخاص ولهم نجاحات معروفة.
- أن يمتلك رؤية واسعة لعملية الإصلاح ولتحدياتها وله القدرة والاستعداد وروحية العمل ضمن فريق.
- أن يكون له حضور ومكانة اجتماعية مؤثرتين في مجال اختصاصه أو عمله أو وسطه المهني والاجتماعي.
- أن تكون له دراية بآليات عمل الدولة وأجهزتها الإدارية وبعملية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، وبالعوامل المؤثرة فيها.
- أن يتحلى بالمرونة الواقعية وله تفكير انتقادي وعلمي في مواجهة الصعوبات والتعقيدات والتركيز على ايجاد الحلول وتحقيق النتائج الإيجابية.
- أن يكون منطلقاً ومرشده مبدأ المواطن الصالح العام والمصلحة العليا للوطن.
- أن يكون ملماً بمبادئ الحكم الرشيد ويعمل من أجل تطوير مؤسسات الدولة على وفقها.

يؤمل أن تتبنى إحدى المراكز المدنية التنموية مسؤولية الإشراف على أعمال الفريق الاستشاري، وتنظم علاقتها بالحكومة من خلال رئاسة مجلس الوزراء، وتغطي مفاصل مهمة منها؛

- سبل تعظيم الإيرادات غير النفطية.
- تفعيل الرقابة المدنية وتقويم الإداء الحكومي.
- تحسين الإدارة المالية.
- تفعيل أنشطة القطاع الخاص.
- تبني منهج تبسيط الإجراءات.
- تبني برنامج للتواصل الاجتماعي الهادف.
- تفعيل منظمات المجتمع المدني في التفاعل الجماهيري مع حركة الإصلاح.
- تقديم المشورة في مجالات الإصلاح، لاسيما الإقتصادية والتربوية والتعليمية .

الملف الأول .

المبادئ الوزارية

مدونة قواعد السلوك والاخلاق والمسؤولية
للوزراء في حكومة العراق

مقدمة من رئيس مجلس الوزراء

يسرني ان اقدم لأعضاء مجلس الوزراء مدونة لقواعد السلوك. تهدف الى ارشاد الوزراء بعد توليهم لمناصبهم الرسمية ولتكون المبادئ التي وردت فيها اساس الثقة بين الشعب العراقي وحكومته. والمأمول من جميع الوزراء العمل في اطار هذه المدونة.

للوزراء مسؤولية واضحة تجاه الشعب العراقي وممثليهم المنتخبين. ويجب علينا العمل بجد وبشكل خلاق لضمان تلقّي المواطنين في العراق للخدمات الحكومية التي يتوقعونها والتي من واجبنا تقديمها. كما يجب على الوزراء التمسك بأعلى معايير النزاهة واللياقة اثناء تأديتهم لواجباتهم. أعلن لجميع اعضاء مجلس الوزراء، التأكيد على مضامين هذه المدونة.

د. حيدر العبادي

رئيس مجلس الوزراء

آذا، ٢٠١٦

مدونة لقواعد السلوك الوزاري والاخلاق والمسؤولية الوزارية

يتوقع من الوزراء التصرف وفقاً لأعلى معايير السلوك الشخصي في أداء واجباتهم. وبصفتهم أعضاء في الحكومة، يعتبر الوزراء ملزمين بقواعد سلوك الخدمة المدنية وغيرها من قواعد السلوك التي يمكن ان تنطبق عليهم منفردين او مجتمعين بموجب القانون العراقي، ودستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

ويجب قراءة هذه المدونة مع دليل مجلس الوزراء الذي يحدد المبادئ والاعراف والقواعد الرئيسية التي يجب ان يعمل بها مجلس الوزراء ولجانه.

وتحدد هذه الوثيقة عشرة مبادئ للسلوك والاخلاق والمسؤولية التي يجب على الوزراء الالتزام بها في كافة الاوقات. وتتسق هذه المبادئ مع قواعد السلوك للخدمة المدنية وتعكس معايير اعلى يتعين على الوزراء تبنيها في ضوء جميع المهام الملقة على عاتق الوزراء للامتثال للقانون ولحماية سلامة الحياة العامة.

المبدأ ١ - سيادة القانون

يجب على الوزراء اظهار الاحترام للحقوق والحريات الاساسية المنصوص عليها في الدستور في جميع جوانب مهامهم الفردية ومسؤولياتهم الجماعية داخل مجلس الوزراء. كما يجب على الوزراء اطاعة نص وروح القانون العراقي.

المبدأ ٢ - المسؤولية

يجب على الوزراء العمل من اجل المصلحة العامة في جميع الاوقات. الوزراء مسؤولون تجاه رئيس مجلس الوزراء ومسؤولون أمام الشعب ومجلس النواب. كما يجب عليهم التعاون بشكل كامل وصريح والالتزام طوعاً بجميع انواع التدقيق المناسب لسلوكهم من قبل رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب وهيئة النزاهة العامة واي هيئة اخرى مخولة بعمل ذلك.

المبدأ ٣ - النزاهة

يجب على الوزراء عدم وضع انفسهم تحت اي التزام مالي أو غيره مع افراد آخرين او منظمات اخرى قد تسعى للتأثير عليهم في اداء واجباتهم الرسمية. اذ يجب على الوزراء عدم قبول الهدايا والضيافة التي قد تؤدي الى اثاره الشبهة او اثاره التساؤلات عن حياديتهم في الحكم نهائياً. ويجب على الوزراء ضمان ان لا يتصرفوا بطريقة تُضعف او تُضر بسمعة الحكومة او تسبب الحرج لها.

المبدأ ٤ - الموضوعية

يجب على الوزراء ان يكونوا منفتحين وموضوعيين في تعاملاتهم، وبالاخص عند منح العقود او منح المكافآت والاستحقاقات والقيام بالتعيينات في الوظائف الحكومية. حيث يجب ان تكون قراراتهم منصفة دائماً وتحترم القواعد والاجراءات المعمول بها وتكون على اساس الجدارة.

المبدأ ٥ - الشفافية

يجب على الوزراء ضمان ان تكون قراراتهم وتصرفاتهم شفافة مع ضمان ان يكون ذلك مبنياً على اساس المشاركة اساس تلك التصرفات طوعياً (باستثناء القرارات التي يجب عدم الافصاح عنها بموجب القانون)

المبدأ ٦ - الصدق

يجب على الوزراء الافصاح عن اي مصالح شخصية تتعلق بواجباتهم العامة وعدم وضع انفسهم في موقع يجعلهم يشاركون في اتخاذ قرار قد ينفع تلك المصالح الشخصية.

المبدأ ٧ - المسؤولية الجماعية والفردية

تكون جميع القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ملزمة لجميع اعضائه. ويجب على الوزراء التمسك بمبدأ المسؤولية الجماعية الذي يتطلب من الوزراء الدفاع والتمسك بقرارات مجلس الوزراء سواء أكان الوزير يدعم شخصياً تلك القرارات خلال المداولات ام لا. ويكون الوزراء مسؤولين شخصياً عن سلوك واداء وزاراتهم بحيث يكونون مستعدين للدفاع عن ذلك أمام مجلس النواب.

المبدأ ٨ - التعاون مع أي مركز آخر من المؤسسات الحكومية

يجب على الوزراء مساعدة مجلس النواب ورئيس الجمهورية على اداء أدوارهم والطلب من الموظفين الحكوميين في وزاراتهم بأن يقدموا نفس المستوى من الدعم عندما يُطلب منهم تقديم المعلومات. ومن الاهمية بمكان ان يعطي الوزراء معلومات دقيقة وصادقة الى مجلس النواب وتصحيح أي خطأ غير مقصود في أقرب فرصة ممكنة.

المبدأ ٩ - القيادة والرقابة الوزارية

يجب على الوزراء تشجيع ودعم جميع المبادئ الواردة في هذه المدونة من خلال القيادة الصحيحة وأن يكون الوزير نموذجاً يحتذى به.

وعلى الرغم من ان الوزراء مسؤولون في نهاية المطاف، يجب على كل واحد منهم تفويض مسؤولية كبيرة لوكلاء الوزارات والمدراء العاملين فيما يتعلق بالامور الادارية اليومية لوزاراتهم الذين يعتبرون مسؤولين بدورهم وفقاً لمدونة قواعد سلوك الخدمة المدنية.

كما يجب على الوزراء الطلب كذلك من الموظفين الحكوميين أن يقدموا المساعدة على اكثر قدر ممكن من خلال تقديم معلومات دقيقة وصادقة وكاملة وفقاً لواجبات ومسؤوليات الموظفين الحكوميين المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية.

المبدأ ١٠ - احترام الحيادية السياسية في الخدمة المدنية

يجب على الوزراء التمسك بالحيادية السياسية في الخدمة المدنية واحترامها وعدم الطلب من الموظفين المدنيين التصرف بأي طريقة تتعارض مع قانون الخدمة المدنية او مع مدونة قواعد سلوك الخدمة المدنية.

التعهد الوزاري

لقد قرأت وفهمت مدونة قواعد السلوك والأخلاق والمسؤولية وأتعهد بالتقيد بها كشرط لإشغالي
منصب وزير.

وأدرك أيضاً بأنني قد اكون عرضة للإقالة جراء انتهاك هذه المبادئ وبأنني لن اتمتع بالحصانة عن
الاعمال الاجرامية المرتكبة اثناء وجودي في مناصبي.

كما أعلن التزامي بالمسؤوليات الملقاة على عاتقي طبقاً لخطة عمل الحكومة وتوجهاتها، وبموجب
اللائحة المرافقة.

وقعت في يوم _____ من شهر _____ لعام ٢٠١٦

التوقيع:

[اسم الوزير]

ملاحظة:

تدرج لكل وزير لائحة تفصيلية بمهام الوزارة في ضوء البرنامج الحكومي واختصاصات الوزارة.

معايير اختيار مجلس وزراء من التكنوقراط

معايير اختيار مجلس وزراء من التكنوقراط

خلفية:

لقد أعلن رئيس مجلس الوزراء مؤخراً عن نيته لتغيير الطريقة التي يتم بها إجراء التعيينات للمواقع الوظيفية لمجلس الوزراء. وقد أكد نيته لتشكيل مجلس وزراء يتكون من التكنوقراط والأكاديميين. الأساس المنطقي لمثل هذا التغيير هو تحسين الأداء الحكومي في تقديم الخدمات للمواطنين ومحاسبة الحكومة (رئيس الوزراء ووزرائه) وجعلها مسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطنين وإنفاق الأموال العامة.

وقد تم تشكيل لجنة لمراجعة السير الذاتية للوزراء المحتمل شغلهم المناصب لمجلس الوزراء لضمان أن يكون الأشخاص غير متحيزين مع الكفاءات المناسبة ليتم تعيينهم في المنصب الوزاري. تتناول هذه الورقة الكفاءات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند النظر في مهارات المرشحين للمناصب الوزارية المقترحة والعملية التي يمكن استخدامها للتحقق من الخبرات والمهارات لهؤلاء المرشحين. وقد أضيف نموذج كعينة لتسهيل مراجعة السيرة الذاتية ولعملية المقابلة.

الكفاءات المقترحة لمجلس وزراء تكنوقراط:

التفكير الاستراتيجي - الابتكار من خلال التحليل والأفكار

يقدم قادة الخدمة المدنية المشورة والخطة المبنية على تحليل القضايا والاتجاهات، وكيف ترتبط هذه المسؤوليات والقدرات والإمكانات بوزارتهم والنظر في الأمور التي تتغير باستمرار، والبيئة المعقدة تحسباً للآزمات الناشئة والفرص ويطورون المشورة المبنية على الاطلاع الجيد والاستراتيجيات التي تعتبر بالغة الدقة لمختلف الاحتياجات ولمختلف أصحاب المصلحة المتعددين / ذوي العلاقة والشركاء، وتعكس التوجه الاستراتيجي للحكومة، ووضع المؤسسة باتجاه النجاح.

سيواجه قادة الخدمة المدنية صعوبات إذا شغلوا أنفسهم في تفاصيل العمليات والسياسة العامة، بدلاً من التراجع والنظر الى الصورة الأكبر، بما في ذلك الرؤية للوزارة. وسيجد قادة الخدمة المدنية من قدرتهم في التعامل مع التعقيدات، والمعلومات الجديدة إذا فشلوا في التعلم من أخطائهم أو خسروا فرصاً متاحة طبقاً لخبراتهم أو لسماع وجهات نظر وأفكار الآخرين.

نهج/ المشاركة - تعبئة الناس والمنظمات والشركاء

يشارك قادة الخدمة المدنية الناس والمنظمات، والشركاء في تطوير الأهداف، وتنفيذ الخطط وتحقيق النتائج. انهم يضعون الأسس من خلال بناء تحالفات مع اللاعبين الرئيسيين. هم يقومون بتحشيد الفرق، وبناء الزخم من أجل انجاز الأمور من خلال التواصل بوضوح وباستمرار، واستثمار الوقت والطاقة لاشراك كل الوزارة. أنهم يستخدمون مهارات التفاوض والقدرة على التكيف لتشجيع الاعتبارات ذات الاهتمام المشترك، وللتعاون، وللتأثير على نجاح النتائج. انهم يتبعون ويقودون عبر الانفتاح على أصحاب المصلحة والشركاء والمؤسسات ذات العلاقة على نطاق واسع، والشركاء، والدوائر الانتخابية في جدول أعمال مشترك واستراتيجية واضحة.

التميز في الإدارة - تقديم نتائج لتحقيق خطة الحكومة، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية

يحقق قادة الخدمة المدنية النتائج من خلال تعظيم الفاعلية التنظيمية والاستدامة. ويضمنون بأن لدى العاملين الدعم والأدوات التي يحتاجونها، والقوى العاملة ككل لديها القدرة والتنوع لتلبية الأهداف التنظيمية الحالية وكذلك الاهداف طويلة الامد. انهم يجعلون كلاً من الناس، والعمل، والانظمة

متماشية مع استراتيجية العمل لايجاد انسجام بكيفية اداء عملهم وما الذي يقومون به. انهم ينفذون نظام مساءلة (جعلهم مسؤولين ويحاسبون) صارماً وشاملاً للموارد المالية والبشرية. عليهم أن يضمنوا ان نزاهة وإدارة المعلومات والمعرفة هي مسؤولية وعلى جميع المستويات، وعامل رئيس في تصميم وتنفيذ جميع السياسات العامة والبرامج.

يعكس قادة الخدمة المدنية الضعف في هذا المجال إذا ما فشلوا في التخطيط الفعال، أو في تنفيذ الأنظمة الملائمة، والهيكل التنظيمية أو برامج التوجيه ومراقبة الأنشطة في وحدتهم أو قسمهم يمكن أن يؤدي هذا إلى ادارة أزمات باستمرار، وزيادة ضغوط العمل، والمساهمة في ردود فعل مندفعة أو غير فعالة للصعوبات والنكسات.

يمكن ان يكون الضعف في هذا المجال بسبب التركيز على ملف واحد و القيام باهمال الملفات الأخرى، أو الناجمة عن عدم القدرة على اعطاء اتجاه فعال وحاسم. ترتبط الصعوبات أحيانا بعدم تزويد الموظفين بالأدوات التي يحتاجونها للعمل والتطوير، والوقوف على مشاكل الأداء، أو الفشل في بناء قدرات القوى العاملة في المستقبل. وأخيراً، يمكن ان يؤدي الاهتمام غير الكافي بالمعلومات المالية أو الفشل في دمج هذه المعلومات في اتخاذ القرارات إلى الاستخدام غير الفعال للموارد ويضعف قدرة القائد على الوفاء بكفاءة أهداف المنظمة.

وفيما يلي الكفاءات التي ينبغي تقييمها عند مراجعة السير الذاتية للتعينات الوزارية المحتملة:

- القيادة والتطوير: البرهنة على القدرة على قيادة المؤسسات الكبيرة، بما في ذلك التوظيف وتحفيز الموظفين. القدرة على تفويض السلطة. القدرة على تنفيذ البرامج ضمن المخصصات المالية المقررة.
- إدارة الاتصالات وأصحاب المصلحة: وجود تجربة بخصوص إدارة الزبائن والمراجعين ووسائل الإعلام.
- تحليل السياسات العامة وحل المشكلات: اثبات القدرة على تحقيق نتائج - تحليل السياسات العامة وتخطيط التنفيذ الناجح.
- المهارات الفنية التي تتعلق بوزارة محددة.
- النزاهة وان يكون متمكناً مع الفريق والمجاميع.

عملية التوظيف

مراجعة السيرة الذاتية:

إذا تم استقبال الكثير من السير الذاتية، قد تكون هناك حاجة لغربة السير الذاتية قبل الانتقال إلى مرحلة المقابلة. الفرز أو الغربة هي وسيلة جيدة لمطابقة المتقدمين قدر الإمكان للوظيفة ومواصفات الشخص، والحصول على قائمة مختصرة تضم الأشخاص الذين يراد مقابلتهم.

لتجنب أي احتمال للتحيز، ينبغي إجراء غربة من قبل اللجنة، ويجب أن يتم الاتفاق على قائمة المرشحين من قبل جميع أعضاء اللجنة.

يمكن بعد ذلك للمرشحين الذين لديهم أفضل تطابق للمواصفات دعوتهم للمقابلة.

المقابلة:

ان المقابلة لها غرضان رئيسان هما - معرفة ما إذا كان المرشح مناسباً لهذا المنصب، وإعطاء المعلومات للمرشح بخصوص الوظيفة والوزارة وينبغي أن يحصل كل مرشح على نفس الفرصة، بما في ذلك المدة الزمنية للمقابلة، لتقديم أفضل عرض عن أنفسهم، لتوضيح مدى ملاءمتهم وطرح الأسئلة من قبل الشخص الذي يقابلهم .

الأسلوب الأكثر فعالية لتقييم المرشحين وضمان فرص ان العمل يطابق المرشح هو من خلال مقابلة منظمة. وهي مصممة لضمان ان كل المعلومات ذات الصلة يمكن اكتشافها و يتم تقييم المهارات وفقا لمعايير محددة واضحة. بالإضافة الى ضمان أن المقابلات متسقة (القيام بنفس الاجراءات لكل المتقدمين) وهو أمر مهم جداً ليبرهن على وجود عملية محايدة ونزيهة.

الملف الثالث •

نموذج تقييم السير الذاتية للمرشحين لمنصب وزير

..... نموذج تقييم السير الذاتية للمرشحين لمنصب وزير: وزارة

[illegible]

التاريخ:

مثال على نموذج التقييم

الارشاد حول تقييم السير الذاتية

قبل النظر الى ملفات السير الذاتية ، على رئيس اللجنة ان يتأكد من ان جميع اعضاء اللجنة على علم بنظام النقاط ولديهم المعرفة التامة بالمعايير الادنى المطلوبة لهذه لوظيفة.

على اعضاء اللجنة ان يقوموا بتقييم جميع الادلة في كل سيرة ذاتية وفقا للمعيار المتفق عليه من خلال استكمال سجل التقييم و وضع الملاحظات لإثبات تقييمهم. من المهم التأكد ان جميع الطلبات قد تم تقييمها وفقاً للمعايير المتفق عليها وليس وفقاً لنماذج للطلبات الاخرى. ادناه هو نظام النقاط المدقق :

٣ تبين الادلة المقدمة انهم تخطوا مستوى الكفاءة المطلوب.

٢ تبين الادلة المقدمة بأنهم لبوا بالكامل مستوى الكفاءة المطلوب.

١ تبين الادلة المقدمة انهم بشكل عام لبوا مستوى الكفاءة المطلوب لكن بوجود بعض الثغرات التي يمكن التحقق منها عند اجراء المقابلة.

٠ فشلت الادلة المقدمة في تلبية مستوى الكفاءة المطلوب.

الملاحظات

• جميع النقاط يجب ان تبرر من خلال الملاحظات و التعليقات

- بغض النظر عن المجموع الكلي، فإن أي مقدم طلب يحصل على صفر في أي من الكفاءات يجب أن لا تتم دعوته لمقابلة
- إذا كانت أي من الكفاءات لديك ذات أهمية كبرى فيمكنك اختيار مضاعفة النقاط الطبيعية لتلك الكفاءة ، مثال على ذلك

٦- يتخطى مستوى الكفاءة ٤- يلبي مستوى الكفاءة بشكل كلي ٢- يلبي بشكل عام مستوى الكفاءة المطلوب

سجل المقابلات لاعضاء اللجنة

اسم المرشح	الوزارة	تاريخ المقابلة

الكفاءات	النقاط	الملاحظات و التعليقات
التواصل و التأثير		
التطوير المستمر/تقديم النتائج		
التركيز على الزبائن		
قيادة وتطوير الآخرين / العمل سوية		
حل المشاكل و الحكم عليها /واخذ منظور اوسع		
المهارات او/ و الخبرات الخاصة		

كيف لي ان أقيم المرشح؟

في نهاية كل مقابلة، على جميع اعضاء اللجنة ان يكملوا ورقة المقابلة بالتعليقات التي تبرر الدرجة باستخدام نظام النقاط التالي:

٣ تبين الادلة المقدمة انهم تخطوا مستوى الكفاءة المطلوب.

٢ تبين الادلة المقدمة بأنهم وصلوا بالكامل الى مستوى الكفاءة المطلوب.

١ تبين الادلة المقدمة انهم بشكل عام لبوا مستوى الكفاءة المطلوب لكن بوجود بعض الثغرات التي يمكن التحقق منها عند اجراء المقابلة.

٠ فشلت الادلة المقدمة في تلبية مستوى الكفاءة المطلوب.

الملاحظات

- جميع النقاط يجب ان تبرر من خلال الملاحظات و التعليقات.
- بغض النظر عن المجموع الكلي، فأن اي مقدم طلب يحصل على صفر في أي من الكفاءات يجب ان لا تتم دعوته لمقابلة.
- اذا كانت اي من الكفاءات لديك ذات اهمية كبرى فيمكنك اختيار مضاعفة النقاط الطبيعية لتلك الكفاءة ، مثال على ذلك.

٦- يتخطى مستوى الكفاءة ٤- يلبي مستوى الكفاءة بشكل كلي ٢ - يلبي بشكل عام مستوى الكفاءة المطلوب

عليك ان تتذكر ان بعض المرشحين ليس لديهم خبرة مباشرة فيما يخص كفاءة معينة ، مثال على ذلك ، إدارة شؤون الموظفين، لكن لازال بالامكان ان يبينوا قدراتهم و استيعابهم للمهارات / السلوكيات ذات الصلة من خلال الامثلة التي يقدمونها.

الملف الرابع

دور وزراء الحكومة

دور وزراء الحكومة

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً لدور الوزراء في حكومة العراق. وفضلاً عن المسؤوليات العامة التي وردت هنا، سيكون لكل وزير مهام وسلطات محددة تتعلق بأنشطة وزارته.

صلاحيات الوزراء

يتحمل الوزير المسؤولية الرئيسية عن الطريقة التي تحدد بها الوزارة اتجاهات سياستها العامة وطريقة ادارتها لنشاط الحكومة الخاص بها باعتباره رئيساً عاماً للوزارة. ويتم اصدار جميع القرارات والأوامر واللوائح المتعلقة بمسؤوليات الوزارة بأسم الوزير.

وتستند صلاحيات الوزير على التشريع. ولدى كل وزارة نسخة من جميع التشريعات التي تحكم تلك الوزارة، ويحدد تقرير المرحلة الانتقالية المقدم للوزير الجديد هذا التشريع. اذ يبين التشريع التعيين الرسمي للوزير ويحدد سلطاته وواجباته والوظائف المسؤول عنها، كما يمنحه ادارة وتوجيه (مراقبة واشراف) موارد الخدمة المالية والمدنية في الوزارة.

ولجميع الوزراء صلاحيات ومسؤوليات قانونية فردية متشابهة.

وللوزراء الصلاحيات التالية في ظل التشريع الحالي:

- تفويض نواب الوزراء أو المدراء العاملين أو غيرهم على النحو الذي ينظمه القانون. ويجب ان يكون هذا التفويض خطياً ولا يستطيع الوزير منح اي صلاحية يحق فقط له ممارستها بموجب القانون.
- تشكيل لجنة استشارية لدراسة اي قضية من القضايا التي تقع ضمن مسؤوليات الوزارة والطلب من اللجنة تقديم التوصيات له حول هذه القضية.
- إنشاء أو حل أو دمج أو فصل اياً من الوحدات الادارية دون مستوى القسم.
- تعيين العراقيين والاجانب بعقود وتحديد اجورهم.
- التعاقد والدفع للبحث والتطوير.
- إنفاق واعادة تخصيص اموال الوزارة.
- اصدار تعليمات لتنفيذ القوانين المتعلقة بالوزارة.
- اصدار الانظمة الداخلية لجميع المؤسسات العامة ذات الصلة بالوزارة.
- اصدار التعليمات التي تحدد صلاحيات وواجبات الاقسام الوزارية.
- المصادقة على مقترحات الموازنة السنوية للوزارة.
- اقتراح القوانين واللوائح المناسبة لنطاق واجبات الوزارة.
- اصدار الاوامر الوزارية الخاصة بتعيين ونقل وتقاعد الموظفين.
- صرف المكافآت والعلاوات والتعويضات وفقاً للقانون.
- إنشاء مجلس الاستشاريين لتقديم المشورة في المسائل المتعلقة بمسؤوليات الوزارة. ويقوم هذا المجلس بالاجتماع عند الضرورة بناءً على دعوة موجهة من الوزير.
- تصدر جميع القرارات بأسم الوزير.

قد تتغير هذه الصلاحيات. إذ تتطلب المادة ٨٥ من الدستور الجديد للعراق من مجلس النواب وضع قانون ينظم "تشكيل الوزارات ومهامها ومسؤولياتها وصلاحيات الوزير." (يجب التأكد من ذلك من قبل الدائرة القانونية)

المجالات الرئيسية للمسؤولية الوزارية

يعد الوزير في الحكومة مسؤولاً عن نطاق واسع من القضايا. ولعدم استطاعة الوزير القيام بجميع أعمال الوزارة شخصياً، يتم تفويض الموظفين الحكوميين أو الاختصاصيين ضمن الوزارة للقيام بتفاصيل العمل. ومع ذلك، تبقى المسؤولية دائماً مع الوزير الذي يجب أن يرضي نفسه بأن العمل يتم على مستوى مُرضي.

وقد تمت مناقشة المجالات الرئيسية للمسؤولية بشكل موجز في الفقرات التالية.

السياسة الوطنية

يلعب جميع الوزراء دوراً في وضع وتحديد السياسة الوطنية عبر نطاق واسع من القضايا. والسبيل الرئيسي لتحقيق ذلك يكون من خلال مجلس الوزراء حيث يقدم الوزراء القضايا للمجلس من وزاراتهم لغرض المناقشة واتخاذ القرار.

كما يساهم الوزراء في وضع وتحديد السياسة الوطنية لكونهم أعضاء في لجان مجلس الوزراء التي تنتظر في القضايا المقدمة من الوزارات وتقدم التوصيات إلى مجلس الوزراء كاملاً.

وقد يطلب رئيس الوزراء من الوزراء وضع اقتراح للسياسة العامة.

ويساهم الوزراء أيضاً في وضع السياسة الوطنية من خلال ضمان توفر الكادر الفني والخبراء في وزاراتهم لتقديم المشورة والدعم إلى اللجان التي شكلتها الحكومة لدراسة قضايا أو مجالات محددة من النشاط.

سياسة الوزارة

يجب على الوزير في كل وزارة ضمان وجود سياسات كاملة وموثقة تغطي المجالات الخاصة بمسؤولية الوزارة. ويجب ان تكون هذه السياسات متسقة مع سياسة الحكومة عموماً، كما يجب مراجعتها وتحديثها بشكل منتظم، وحسب متطلبات العمل والمصلحة العامة.

كذلك يجب ان تكون هنالك سياسات تنفيذية موثقة تغطي الانشطة اليومية للوزارة. وسيدمج هذا الاطار السياسات التشغيلية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية للوزارة. وفي بعض الحالات تكون الوظيفة فريدة من نوعها في الوزارة وتكون السياسات مسألة داخلية بالدرجة الأولى. وفي حالات تواجد الوظيفة في جميع الوزارات (على سبيل المثال، الادارة المالية وادارة الموارد البشرية) يجب ان تكون السياسات التشغيلية متسقة عبر الحكومة. وفي هذه الحالات يجب على الوزير ضمان عمل الوزارة بشكل يتفق مع الوكالات الاخرى والتي تسعى الى استخدام موارد الوزارة بكفاءة وأمانة على قدر الامكان.

وسيقوم الكادر في الوزارة بالعمل الفعلي لوضع وتنفيذ السياسات الداخلية للوزارة. ومع ذلك، يجب على الوزير ضمان القيام بالعمل فعلاً في الوقت المناسب وعلى مستوى مرضي. واذا لم يتم ذلك، يجب على الوزير التدخل مع كبار الموظفين في الوزارة لضمان القيام بذلك.

الحكومة الوطنية:

يجب تطبيق السياسات بشكل فعال لتحقيق اهداف الحكومة. ويلعب كل وزير دوراً رئيسياً في جعل آلية الحكومة تعمل بشكل فعال. وفيما يلي الأمور الرئيسية التي تشغل كل وزير في اطار هذه الفقرة:

- المشاركة الشخصية في المجالس واللجان ذات الصلة والاجتماعات المخصصة بشكل فوري وبناء.
- ضمان اداء موظفي الوزارة الذين لديهم مسؤوليات على الصعيد الوطني لواجباتهم بسرعة وكفاءة.
- ضمان تعاون الوزارة الكامل مع الهيئات الحكومية الوطنية الاخرى، وعدم محاولتها عرقلة تنفيذ القرارات الحكومية.
- ضمان دعم جميع البيانات والاجراءات التي تتخذها الوزارة لسياسات الحكومة الوطنية واتساقها معها.

الارتباط الداخلي بين الوزارات

يتطلب الحكم الفعال من كل مؤسسة من مؤسسات الحكومة التعاون مع بعضها البعض. وتقليدياً، يجب ان يتم الاتصال بين الوزارات بتفويض من الوزير او على الاقل ان يمر من خلال كادره

الشخصي. مما يعني وجوب ارسال الاتصالات من خلال سلسلة المراجع الى اعلى سلطة في الوزارة المرسله، الى الوزارة المستلمة وبعد ذلك نزولاً خلال سلسلة مراجعها.

ويعد هذا النوع من الاتصالات بطيئاً وغير فعال لكونه يتطلب العديد من الخطوات والموافقات. ولكي يكون فعالاً وكفوءاً، يجب حصول التعاون الداخلي بين الوزارات على اساس النظير للنظير. ويعد هذا تغييراً كبيراً للعديد من موظفي الوزارة لذلك يجب على الوزير اتخاذ الاجراءات في عدة طرق منها:

- بناء علاقات عمل فعالة ومبنية على اساس الثقة شخصياً مع الوزراء الآخرين، وبالاخص اولئك الذين يكون التواصل المنتظم معهم محتملاً، وضمان معرفة كبار الموظفين بالنموذج الذي يضعه الوزير.
- قبول انه يجب السماح لموظفي الوزارة المتدربين والمؤهلين بالتواصل مباشرة مع نظرائهم من الوزارات الاخرى.
- ضمان كون موظفي الوزارة مدربين ومؤهلون لأداء وظائفهم وكونهم يفهمون الاساس الذي يتم فيه السماح بالاتصال المباشر ومراقبته.
- التشجيع الفعال على التفاعل المباشر بين موظفي الوزارة ونظرائهم من الوزارات الاخرى.

موازنة الوزارة

يتم القيام بمعظم العمل المتعلق باعداد موازنة الوزارة من قبل الجهة المالية والمدراء المعنيين، ولكن للوزير دور مهم في:

- عرض تقديم موازنة الوزارة على مجلس الوزراء والنقاش مع المجلس بالنيابة عن الوزارة للحصول على المبلغ الذي تحتاجه الوزارة للقيام بمهمتها.
- تنفيذ حدود الانفاق المحددة للوزارة من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء.
- وضع أولويات تخصيص الاموال للنفقات الرأسمالية وتكاليف التشغيل.
- حل المنازعات الداخلية بين الاقسام حول القيود المفروضة على الموازنة.

الأعمال اليومية للوزارة

يعد دور الوزير في الادارة اليومية للوزارة معقداً وحساساً. وسيكون هناك اغراء لمحاولة السيطرة على كل الامور الجارية في الوزارة من اجل تحقيق اهداف الوزارة وحرصاً على العمل وانضباطه. ولكن هذا ليس ممكناً، حتى في اصغر وزارة.

اذ يجب على الوزير ممارسة سلطة الادارة من خلال الفريق التنفيذي للوزارة. واصعب جزء في عمل الوزير، هو منح كبار الموظفين التفويض والسلطة الكافية لاتخاذ القرارات بالنيابة عنه.

ويشمل دور الوزير على:

- ضمان صحة هيكلية التنظيم الهرمي للوزارة لتمكينها من العمل بفعالية وكفاءة. ويعني هذا وضوح ومناسبة خطوط الإبلاغ مع مهارات ومؤهلات الكادر في كل سلسلة مراجع.
- ضمان وجود اطار عمل واضح التحديد ومفهوم لتعليمات الوزير التشغيلية لارشاد عملية اتخاذ القرارات اليومية.
- عقد اجتماعات ادارية منتظمة مع المسؤولين المباشرين لاستلام تقارير تقدم العمل والاتفاق حول اي مبادرات جديدة.
- ضمان قيام المدراء في الوزارة بعقد اجتماعات مماثلة مع كوادرمهم.
- ضمان كون الاجراءات الادارية بسيطة وواضحة بقدر الإمكان مع توفير توازن جيد بين المصالح وفائدة "الزبون" (سواء كان موظف آخر او فرد من افراد الشعب) وملاءمة وكفاءة الوزارة.

تجهيز الموظفين والتدريب

مرة اخرى، هناك اغراء كبير للوزير بأن يشارك في تعيين كافة موظفي الوزارة، وبالاخص في المناصب العليا. ومع ذلك، يحتاج العراق لبناء خدمة مدنية مهنية ومستقلة وغير سياسية. لذا يجب القيام بالتعيين بشكل مهني، مع النظر في مستقبل العضو الجديد على المدى الطويل وليس فقط المنصب المباشر.

ويجب على الوزير عدم اجراء تعيينات قصيرة الامد شخصياً، بل يجب عليه اتباع اجراءات الترشيح والاختيار السليمة. وهذا لا يعني عدم امكانية تعيين الاقارب والاصدقاء، ولكنه يعني بان أي مرشح مقترح من قبل موظف الحكومة الحالي، بما في ذلك الوزير، يجب تقييمه على اساس قدرته الحالية وامكانياته المستقبلية.

وفي الوقت الحالي، لا توجد سياسات واجراءات رسمية للتعيين في الوظائف العامة. حينما يتم وضع الاجراءات يمكن للوزراء تعزيز كفاءة واستدامة الخدمة المدنية بشكل كبير من خلال ضمان اجراء كافة التعيينات بشكل صريح وشفاف.

وبعد التعيين، يجب تشجيع موظفي الوزارة وتطويرهم ليصل ادائهم الوظيفي الى المستوى المطلوب. ويجب تولي اغلبيّة الاعمال المتعلقة بدور ادارة الموظفين من قبل المدراء المعنيين مع ارشاد مهني من قبل قسم الموارد البشرية في الوزارة. في اغلب الوزارات وظيفة قسم الموارد البشرية بحاجة الى تقويه، بهذا فإن الوزير سوف يحتاج الى ان يكون له دور في الموضوع.

- الحصول مؤقتاً على خبراء موارد بشرية محترفين لتقديم المساعدة الفنية لكبار موظفي فريق الموارد البشرية في الوزارة لحين وصولهم الى المستوى اللازم في اختصاص الموارد البشرية.

- ضمان ان يكون أي تعيين مقترح مبرر حقاً قبل اعطاء الموافقة.
- ضمان اجراء تدريب وتطوير موظفي الوزارة وعدم السماح او تشجيع الموظفين للتغيب عن اي تدريب مجاز.

الملف الخامس

تقييم اداء الوزارات

المنهجية:

لغرض بناء آلية لتقييم الأداء وتهيئة الوزارات للتعامل معها وبما يضمن تحقيق الموضوعية والمهنية في عملية التقييم، تم التواصل مع الوزارات من خلال مجلس وكلاء الوزارات ومدراء دوائر التخطيط والمتابعة، كما جرى إشراك كل من ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة فضلاً عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء للاستفادة من جهود هذه المؤسسات بحكم تواصلها مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة في تقييمها من خلال مساحات العمل المشتركة معها ليكون التقييم متكاملًا وفقاً للمنهجية الآتية :

أولاً: تحديد الجوانب التي يستهدفها التقييم

١. مراجعة وتقييم الأداء الحكومي وفق الإطار الموحد لإعداد التقارير (انظر الملاحق- نبذة عن الإطار الموحد)
٢. الأداء وفق رؤية أو منهجية الإصلاح من وجهة نظر الوزارة (استبيان يملء من قبل الوزارة)
٣. من وجهة نظر رقابية تقدم من قبل ديوان الرقابة المالية
٤. تقييم الإدارات من وجهة نظر مكاتب المفتشين العموميين.

ثانياً: تصميم استمارات التقييم

جرى تصميم الاستمارات من قبل مكتب رئيس الوزراء، والأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي ، وفقاً للفقرات الواردة في أولاً وكالاتي:

١. الاستمارة رقم (١) صممت وفق محاور الإطار الموحد لإعداد التقارير وبأوزان ترجيحية لكل فقرة وحسب الأهمية. واخذ بنظر الاعتبار المهام التخصصية للوزارات وطبيعة عملها.
٢. الاستمارة رقم (٢) الأداء وفق رؤية أو منهجية الإصلاح من وجهة نظر الوزارة، استبيان للوزارة يتكون من ٢٥ فقرة وقد ارتكز على محاور القيادة والتخطيط الاستراتيجي ، تملء من قبل مدير عام التخطيط والمتابعة في الوزارة ويصادق عليها الوزير المعني ، مدعمة بالوثائق التي تعزز الإجابة لكل فقرة منها، وكما مبين بالأنموذج المبين في الملاحق.
٣. الاستمارة رقم (٣) تقييم الوزارة من وجهة نظر رقابية متكونة من فقرتين أساسيتين وثمان فقرات فرعية ، يملأ من قبل هيئة الرقابة المالية ويتضمن التقييم أربع مستويات (ضعيف ، ومتوسط ، وفوق المتوسط ، وجيد) ويصادق عليها رئيس ديوان الرقابة المالية (انظر الملاحق) ، تناولت أداء الوزارات من ناحية إدارة المال العام وفقاً لقانون الإدارة المالية والدين العام، وقانون ديوان الرقابة المالية وتعليمات تنفيذ الحفود الحكومية وتنفيذ الموازنة، ومن ناحية الرقابة والسيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنة أرسلت الحسابات المدينة والدائنة والسلف

والامانات والموجود النقدي وضبط حركة السيارات المملوكة للدولة، حيث وضعت اوزان ترجيحية لكل من المؤشرات المذكورة آنفاً لتقييم الوزارات في ضوءها.

٤. الاستثمار رقم (٥) تقييم أداء العاملين في الوظائف القيادية وتتضمن ثلاث محاور (العملية الادارية، والقدرات والخبرات، والسلوك الوظيفي) وتقييمها مكون من خمس مستويات (ممتاز، وجيد جداً، ومتوسط، دون المتوسط)، تملء من قبل مكاتب السادة المفتشين العموميين، التي تفحص أداء الإدارات من حيث مهارات القيادة والادارة والقدرات والخبرات والسلوك الوظيفي.

ثالثاً: التعريف بعملية التقييم

١. في جلسة لمجلس الوكلاء تم التأكيد على عزم الحكومة لتقييم الوزارات، وتم تكليف دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي لعقد ورشة لعرض وشرح استمارات معايير الأداء والتقييم الوزاري المذكور آنفاً. جرى تسمية مرشحي الوزارات من مديري دوائر التخطيط والمتابعة او ما يمثلها من قبل السادة الوكلاء من الجلسة نفسها.

٢. عقدت ورشة عمل عرض وشرح الاستثمارات الخمسة لمعايير الأداء والتقييم الحكومي، وبحضور مدراء العاملين لدوائر التخطيط والمتابعة وما يمثلها من وزارات (التخطيط، والعلوم والتكنولوجيا، والهجرة والمهجرين، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة، والتجارة، وحقوق الانسان، والشباب والرياضة، والتربية، والموارد المائية، والثقافة، والسياحة والاثار، والعدل، والنقل، والبلديات والأشغال، والصناعة والمعادن، والكهرباء، والبيئة، والمالية)، وعدم التزام الوزارات التالية بالحضور (الاتصالات، والخارجية، والنفط، والعمل والشؤون الاجتماعية، والاعمار والإسكان).

٣. كما عقدت دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي ورشة تكميلية بحضور ممثلي وزارات (النفط، والخارجية، والاعمار والإسكان، والعمل والشؤون الاجتماعية) وتغيبت وزارتي (الاتصالات، الزراعة).

٤. جرى اعمام الاستثمارات بموجب كتاب رسمي صادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد: م.ت/٨/٤/١/ اعمام/٢٦١١٩ والمؤرخ في ٢٠١٥/٨/٢٠، وتحديد يوم ٢٠١٥/٨/٢٠ لاستلام الاستثمارات.

رابعاً: آلية التقييم العام :

اعتمدت عملية التقييم العام على وضع الاوزان الترجيحية للاستثمارات الأربع وفقاً لأهميتها، لتعطي بمجموعها التقييم العام للوزارات وكالاتي:

١. الوزن الترجيحي للاستثمار رقم (١) (٣٠%) التقييم وفق الاطار الموحد، كونه يغطي معظم مساحة الاداء المتضمنة الاهداف الاستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة وفق البرنامج

الحكومي والإصلاح الإداري والمالي والحوكمة الالكترونية و تفعيل النظام الرقابي ومكافحة

ت	المحور	المعايير الفرعية	وزن المحور
---	--------	------------------	------------

- الفساد و تنمية وتطوير العاملين والابداع والتميز.
٢. الوزن الترجيحي للاستمارة رقم (٢) (٢٠%) أنموذج تقييم الوزارات (استبيان) موجز ومركز، من خلال الإجابة على الاستبيان مع تقديم ما يعزز الإجابة بكلا الحالتين، على ان تدرس الإجابات المعززة لهذه الاستبيان بشكل دقيق وتفصيلي، ان ثقل الاستبيان قد ارتكز على محور القيادة والتخطيط الاستراتيجي للأداء المؤسسي.
٣. الوزن الترجيحي للاستمارة رقم (٣) (٣٠%) اقتصر على نظرة الرقابة المالية فقط.
٤. الوزن الترجيحي للاستمارة رقم (٥) (٢٠%) لتقييم اداء العاملين في الوظائف القيادية فقط.

الاستمارة رقم (١) معايير تقييم الأداء وفق الإطار الموحد لإعداد التقارير

٣٤	صياغة الاهداف الاستراتيجية والتقدم الحاصل فيها	الأهداف الاستراتيجية الوطنية التي تعمل عليها الوزارة وفقا لمحاور البرنامج الحكومي	١
	نسب الصرف الفعلي لتنفيذ الموازنة		
	انجاز وكفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية		
	التحسن او زيادة الخدمات والأنشطة التخصصية		
٣٠	ادارة الموارد البشرية	الاصلاح الاداري والمالي والحوكمة الالكترونية	٢
	فرص التوظيف		
	تبسيط الاجراءت لتحسين في انجاز المعاملات التي بتماس مع متلقي الخدمة		
	مقترحات التشريعات التي تسهم في تحسين البيئة المواتية والترتيبات المؤسسية		
	اتمّة الاعمال		
	التحسن في الإيرادات المتحققة		
	القيادة الميدانية لرفع كفاءة التنفيذ		
٢٠	الاجراءات المتخذة لمكافحة الفساد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الخاصة بذلك	تفعيل النظام الرقابي ومكافحة الفساد	٣
	عدد المخالفات المسجلة لدى (النزاهة، ديوان الرقابة المالية) التي تم معالجتها		
١١	النتائج المتحققة من التدريب	تنمية وتطوير العاملين	
	الزمالات والبعثات		
	نسبة التدريب المتحققة		
	الخدمات التي ساهمت الوزارة في تقديمها لمنسوبيها		
٥	قصر مدة الإنجاز او التنفيذ ضمن الخطة المعتمدة	الابداع والتميز	٥
	جودة الخدمة		
	مواكبة النظم الدولية		
	شهادات خبرة دولية حصلت عليها الوزارة		
	مبادرات ساعدت على زيادة وتعضيد الموارد المالية للوزارة		
	أخرى تذكر		
١٠٠	المجموع		

استمارة رقم (٢) تقييم الوزارات

ت	الفقرة	الإجابة		إذا كانت الإجابة " نعم " او " لا " يعزز ذلك بما يسند الإجابة *
		نعم	لا	
١	هل تتناسب نسبة تنفيذ الإنجاز المادي التراكمي للخطة السابقة مع المخطط؟ إذا كانت الإجابة " نعم " انتقل الى: (٢)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١-١	هل ان الانحراف ناتج عن أداء العاملين؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١-٢	هل ان الانحراف ناتج عن ضعف القيادات الإدارية؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١-٣	هل ان الانحراف ناتج عن منهجيات قديمة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١-٤	هل ان الانحراف ناتج عن ضعف المتابعة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١-٥	هل تم محاسبة المقصرين؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٢	هل هناك مشاريع لم تنفذ او لم تنجز وفق المخطط الزمني لها ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٣	هل هناك تأثير لتعطل هذه المشاريع على مشاريع تابعة لجهات أخرى؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٤	هل تم تزويدكم بتوجهات او خطوط عامة تحدد كيفية اعدادكم للخطة والمدد الزمنية الممنوحة لكم؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٥	هل ابتدأتم بإعداد برامجكم للخطة الجديدة ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٦	هل العمل جاري على تنفيذ برامجكم الجديدة وفق الأولوية في ضوء محدودية الموارد؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٧	هل تم مقاطعة هذه البرامج مع الجهات الأخرى المعنية ؟ وهل تم الاتفاق بشكل كامل مع الجهات الأخرى على مضمون هذه البرامج ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٨	هل رصدت التخصيصات المالية المتوفرة للبرامج ذات الأولوية (أ) وفق تصنيف لجنة الشؤون الاقتصادية ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
٩	في ضوء محدودية الموارد ، هل جرى جدولة أولويات برامجكم على عمر الحكومة وبحسب أولوياتها ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١٠	هل توجد توقيينات زمنية لإنجاز هذه البرامج ؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١١	هل توجد خطة إدارة مخاطر لهذه البرامج؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
١٢	هل توجد معايير أداء؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	

١٣	هل توجد آليات مراجعة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٤	هل توجد إجراءات محاسبة للتقصير؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٥	هل تم تحديد برنامج تدريبي لتحسين الأداء؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٦	نسبة التنفيذ لقرارات وتوجيهات مجلس الوزراء (عدد القرارات او التوجيهات المنجز تنفيذها الى عدد القرارات او التوجيهات المتعلقة بالوزارة) ، (نسب التنفيذ لكل قرار)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٧	سرعة الاستجابة لتنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٨	تنفيذ توجهات الحكومة في (تبسيط الإجراءات ، و ترشيد الأنفاق ، و زيادة الإيرادات ، و مكافحة الفساد)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
١٩	نسبة المشاريع المنجزة الى العدد الكلي للمشاريع	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٢٠	كفاءة تنفيذ الموازنة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

*أشتر بعلامة (٧) امام ما تراه مناسباً، ولغرض إسناد الإجابة يمكن ان ترفق بهذه الإجابات (أوامر وزارية، تقارير، وثائق أخرى).

ديوان الرقابة المالية

وزارة:

استمارة رقم (٣): تقييم اداء الوزارة من وجهة نظر رقابية

ت	المحور	التقييم		
		ضعيف	متوسط	فوق المتوسط
جيد				
	ادارة المال العام			
١	قانون الادارة المالية والدين العام			
٢	قانون ديوان الرقابة المالية			
٣	تعليمات تنفيذ العقود الحكومية			
٤	تنفيذ الموازنة العامة			
	الرقابة والسيطرة			
٥	الموجودات الثابتة والمخزنة			
٦	ارصدة الحسابات (المدينة والدائنة والسلف والامانات)			
٧	الموجود النقدي			
٨	ضبط حركة السيارات المملوكة للدولة			

التوقيع:

رئيس ديوان الرقابة المالية

هيئة النزاهة

وزارة:

استمارة رقم (٤): تقييم الشفافية والنزاهة

ت	المحور	التقييم الاجمالي لحالات الفساد		
		خطرة	خطرة نسبياً	بسيطة
١	حالات الفساد في الوزارة (حسب الملفات المستلمة)			
٢	تعاطي الرشوة (حسب الاستطلاع الشهري)			
٣	الحالات الشخصية المرفوعة ضد الوزير			

التوقيع:

رئيس هيئة النزاهة

استمارة رقم (٥): استمار تقييم اداء العاملين في الوظائف القيادية

ت	المراتب والاوزان	الوزن	ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	دون المتوسط
اولاً: العملية الادارية		٤٠	٥	٤	٣	٢	١
١	التفكير الاستراتيجي	٥					
٢	التخطيط للاعمال وبرمتها زمنياً	٥					
٣	القابلية على استثمار المواد البشرية والمادية باتجاه تحقيق الاهداف	٥					
٤	تنظيم وتقسيم الاعمال على مستوى التشكيل الاداري وعلى مستوى الافراد	٥					
٥	قيادة المرؤوسين وتحفيزهم	٥					
٦	القابلية على تبسيط اجراءات العمل	٥					
٧	متابعة التنفيذ والرقابة على الاداء	٥					
٨	القابلية على التطوير والبناء المؤسسي	٥					
مجموع العملية الادارية							
ثانياً: القدرات والخبرات		٤٠	٨	٧	٦	٤-٥	٣-١
٩	مهاراته في الاتصال(داخلية وخارجية)	٨					
١٠	القدرة عل اتخاذ القرارات	٨					
١١	القدرة على الابداع والتطوير	٨					
١٢	مهاراته في اعداد التقرير	٨					
١٣	قدراته على قيادة(فرق العمل / لجان العمل/	٨					

						مجاميع العمل)	
						مجموع القدرات والخبرات	
١	٢	٣	٤	٥	٢٠	ثالثاً: السلوك الوظيفي	
					٥	١٤ المحافظة على مواعيد العمل	
					٥	١٥ مهاراته في التعامل مع الآخرين	
					٥	١٦ الالتزام بالقوانين بقيم ونظم العمل	
					٥	١٧ الاتزان الانفعالي	
						مجموع السلوك الوظيفي	
						المجموع النهائي	

المفتش العام في الوزارة:

الملف السادس

وثيقة معايير إختيار المرشحين للمناصب العليا

وثيقة معايير إختيار المرشحين للمناصب العليا

إستناداً إلى توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء ، وضمن حزمة الإصلاحات التي أطلقها سيادته متزامنة مع نداء المرجعية الرشيدة والمطالبات الشعبية بالإصلاحات.

تم تشكيل لجنة مهنية عليا لوضع معايير ثابتة لاختيار المرشحين لشغل المناصب الحكومية العليا في الدولة العراقية تأخذ بنظر الاعتبار المعايير المهنية والدولية المعتمدة بهذا الصدد ، وقد تمخض عمل اللجنة عن المقررات الآتية:

١. يتم تقييم المرشحين وفق استمارات الترشيح لإشغال المناصب العليا (المرافقة ربطاً) والشروط المدرجة في أدناه .

٢. آلية التقديم والترشيح

أ. قيام الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة بإبلاغ الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن الدرجات الشاغرة من الوكلاء أو المستشارين أو المدراء العامين.

ب. تتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء الإعلان عن المناصب العليا كافة (مدير عام فما فوق) في وسائل الإعلام المختلفة سواء أكان المنصب مشغولاً أصالة أو بتكليف من الوزير أو الجهة غير المرتبطة بوزارة، ويكون التقديم متاحاً ليشمل القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات الحكومية (داخل الوزارة أو خارجها).

ج. يتم التقديم عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء وتكون فترة التقديم (خمسة عشر) يوماً بدءاً من الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.

د. تقدم اللجنة المختصة توصياتها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً بترتيب المرشحين تنازلياً حسب درجات المنافسة، وإختيار الثلاثة الأفضل وفقاً لمعايير الترشيح.

هـ. ترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء محضر اللجنة الى السيد رئيس مجلس الوزراء لإتخاذ القرار المناسب.

٣. شروط الترشيح

أ. إن لا يزيد عمر المرشح عن (٦٠) سنة .

ب. أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أولية في الأقل في تخصص له علاقة بالمنصب المرشح له ، مع مراعاة المواصفات الخاصة التي تتطلبها إدارة بعض التشكيلات (كالخدمة الجامعية، الخدمة القضائية، الخدمة الخارجية،الخ).

ج. له خدمة فعلية لا تقل عن (١٠) سنوات لمن يرشح لمنصب مدير عام او درجة خاصة و (١٥) سنة لمن يرشح لمنصب وكيل وزارة أو مستشار .

د. إن يشغل في الأقل وظيفة مدير أو أية وظيفة أخرى بمستواها لا تقل عن ثلاث سنوات للمرشحين لمنصب مدير عام أو درجة خاصة، ومدير عام ومن بدرجته للمرشحين لمنصب وكيل وزارة أو من بدرجته .

هـ. يفضل أن يكون قد اجتاز دورة تأهيل الملاكات للمناصب الوظيفية للإدارة العليا التي ينظمها المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات في وزارة التخطيط، ويتطلب ذلك حث

الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة على إشراك موظفيها المؤهلين للترشيح للمناصب العليا في الدورات المذكورة أو أية دورات مشابهة داخل العراق وخارجه.

و. أن تتوفر في المرشح الصفات العامة والصفات القيادية المناسبة لتبوء احد المناصب العليا طبقاً للتفاصيل المشار إليها في استمارتي الترشيح (المرافقتين ربطاً).

ز. تأييد هيئة النزاهة والهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بعدم شموله بأية إجراءات تحول دون تعيينه لإحدى المناصب العليا.

ح. أن لا يكون محكوماً بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

ط. تقديم تزكية من قبل ثلاثة من الخبراء والمختصين من ذوي الشأن والخبرة في المجال المرشح له.

٤. آلية الاختيار بين المرشحين :

أ. تتولى لجنة اختيار المرشحين للمناصب العليا النظر في الترشيحات الواردة إليها في ضوء استمارات التقييم والمعايير المقررة ورأي الوزير والمعرفين والمقابلة .

ب. اعتماد الأوزان الآتية في تقدير مستوى المرشحين :

١. استمارة مؤهلات المرشح رقم (١) تملأ من قبل المرشح معززة بالوثائق الأصولية: ٥٠% . (بعد تدقيق صحتها)

٢. استمارة تقييم المرشح رقم (٢) تملأ من قبل الوزير أو رئيس الجهة : ١٥% .

٣. المقابلة الشخصية مع المرشح من قبل اللجنة: ٢٥% .

٤. استمارة المعرفين رقم (٣) : ١٠% .

تم منح الخبرات والمناصب والانجازات والمبادرات الأهمية الأكبر كونها معايير أساسية لتقييم الكفاءة والقدرة القيادية. وأعطيت أهمية اقل للشهادة وسنوات الخدمة كونها من الضوابط العامة المفترض توفرها في المرشح قبل الترشيح، واعتبرت اللغة والحاسبة من الأمور الساندة وحسب ما مبين ازاء كل فقره، مسترشدة بذلك بمعايير قياسية دولية وبالأخص فيما يتعلق بالكفاءة والنزاهة.

صورة المرشح

رئاسة مجلس الوزراء
مكتب رئيس الوزراء
لجنة اختيار المرشحين للمناصب العليا

استمارة رقم (١)

تملأ من قبل المرشح

المنصب المرشح له : وكيل وزارة ☐ استشار ☐ مدير عام ☐ أخرى ☐

الدائرة المرشح لها : الوزارة أو الجهة :

دائرة المرشح : الوزارة أو الجهة :

أولاً: معلومات عامة عن المرشح :

الاسم الرباعي للمرشح :

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

تاريخ الولادة : / / مكان الولادة:

الحالة الاجتماعية : متزوج ☐ أعزب ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

عنوان السكن : المحافظة : المحلة : زقاق : دار :

رقم الهاتف (نقال) : هاتف العمل (إن وجد):

البريد الإلكتروني :

ثانياً : التحصيل الدراسي : (٥ درجات)

ت	الشهادة	التخصص العام الدقيق	الجامعة	بلد الدراسة	تاريخ الحصول على الشهادة
١	بكالوريوس				
٢	دبلوم عالي				
٣	ماجستير				
٤	دكتوراه				
٥	اخرى (تذكر)				

(*) : تذكر الشهادات من خارج العراق اذا كانت معادلة من قبل دائرة البعثات العراقية

ثالثاً: الخدمة والخبرات : (٣٠ درجة)

١: عدد سنوات الخدمة الفعلية في : ٥ درجات

☐ قطاع عام ☐ الخاص والمختلط ☐ المنظمات الدولية

٢: المناصب التي شغلها المرشح ١٠ درجات

المنصب	الجهة او مكان العمل	الفترة من الى	مدة الخدمة

٣: الخبرات في المجالات التالية ١٥ درجة

ت	مجال الخبرة	وصف لمجال الخبرة
١	تطوير وتنفيذ السياسات	
٢	اعداد البرامج والخطط التشغيلية	
٣	ادارة المشاريع	
٤	اخرى (تذكر)	

رابعاً: الانجازات والمبادرات

(٣٥ درجة)

ت	الانجاز او المبادرة	وصف مفصل عن الانجاز او المبادرة ودور المرشح فيها والنتائج المتحققة
١		
٢		
٣		
٤		

خامساً : المؤلفات والدراسات والبحوث وأوراق العمل (١٠ درجات)

* تذكر المؤلفات والدراسات والبحوث المنشورة وأوراق العمل التي قدمت في المؤتمرات .

ت	الدراسة أو البحث	المجلة أو المؤتمر	تأريخ النشر
١			
٢			
٣			
٤			
٥			

سادساً: الدورات وورش العمل التطويرية

(٥ درجات)

ت	اسم الدورة او ورشة العمل	الجهة المنظمة	البلد	المدة
١				
٢				
٣				
٤				
٥				

سابعاً : اللغات التي يجيدها المرشح (عدا اللغة الأم) (٢ درجة)

ت	اللغة
١	
٢	
٣	

ثامناً :اجادة استخدام الحاسوب (تذكر البرامجيات التي يجيد استخدامها) : (٣ درجات)

ت	البرامجيات
١	

	٢
	٣
	٤
	٥

تاسعاً : كتب الشكر والعقوبات: (٥ درجات)

١. كتب الشكر والتقدير

ت	الجهة الصادر عنها الكتاب	السبب
١		
٢		
٣		
٤		
٥		

٢. العقوبات

ت	نوع العقوبة	الجهة الصادرة عنها	السبب
١			
٢			
٣			
٤			
٥			

عاشراً : معدل التقييم السنوي لآخر ثلاث سنوات : (٥ درجات)

ممتاز ☐ جيد جداً ☐ جيد ☐ متوسط ☐ دون المتوسط ☐

حادي عشر : أذكر ثلاث معرّفين من المشهود لهم بالخبرة والاختصاص:

ت	الاسم	مكان عملهم	رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
١				
٢				
٣				

مصادقة الموارد البشرية

أسم المرشح

التوقيع

التوقيع

ملاحظة : يمكن اضافة اوراق اضافية في حالة الحاجة الى ذكر تفاصيل اكثر.

أستمارة رقم (٢)

تقييم المرشح (تملاً من قبل الوزير أو رئيس الجهة المختص أو رب العمل)

أولاً: معلومات عامة :

الاسم الرباعي للمرشح :

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ تاريخ الولادة : / / مكان الولادة:

المنصب الحالي الدائرة : الوزارة أو الجهة :

المنصب المرشح له الدائرة : الوزارة أو الجهة :

ثانياً: المهارات والقدرات :

ت	المعايير	المقياس				
		غير مستوفي	مقبول	جيد	جيد جداً	امتياز
	المهارات					
١	يملك مهارات ادارية (تخطيط، تنظيم، تقييم، رقابة وأشراف)					
٢	يملك مهارات التواصل وفن التعامل مع الآخر					
٣	مهارات فن التفاوض					
٤	مهارات ادارة الأزمة					
٥	تنظيم وأدارة الوقت					
٦	مهارات تقنية وأجادة الحاسوب					
٨	الادارة المالية وأدارة المشاريع					
٩	اعداد التقارير					

					القدرات	
					القدرة على الابداع والابتكار	١
					الدقة والموضوعية	٢
					قوة الملاحظة وسرعة البديهة	٣
					الأستعداد للتطوير والتطوير الذاتي	٤
					القدرة على التغيير	٥
					القدرة على اتخاذ القرار	٦
					الخبرات والكفاءات	
					العمل بروح الفريق والأنتماء المنظمي	١
					الرؤية والتفكير الاستراتيجي	٢
					التحليل والاستنباط	٣
المجموع						

مصادقة الرئيس الاعلى الوزير او رئيس الجهة لمن هم من الموظفين وربّ العمل للمرشح من خارج الوزارة

الاسم :

التوقيع :

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب رئيس الوزراء

لجنة اختيار المرشحين للمناصب العليا

استمارة رقم (٣)

استمارة تزكية مرشح

اسم المرشح: المنصب المرشح له :

الوزارة او الجهة :

معرفتكم بالمرشح والفترة الزمنية :

يرجى الاجابة على الفقرات المدرجه في ادناه معززة بالامثلة :

١. قدرته على العمل بمرونة وتحفيزه العاملين للاداء الافضل.

٢. اتخاذه قرارات فعالة وكفوءة.

٣. اهليته لتسئم المنصب المرشح له .

٤. امكانيته في بناء علاقات تعاون والتعامل بروحية الفريق الواحد .

٥. امتلاكه تفكيراً استراتيجياً وقدره على الابداع .

٦. نظرته للقضايا والتحديات والفرص بمنظور شمولي يحقق رؤية الحكومة و أولوياتها .

٧. نزاهته وشفافيته في العمل دون إنحياز أو محسوبية

٨. تنفيذ إدارة مالية فاعلة وكفاءة .

٩. كفاءته في إدارة العاملين معه .

١٠. استخدامه التكنولوجيا لزيادة الكفاءة والانتاجية .

اسم المعرف وعنوانه الحالي :

التاريخ :

التوقيع :

الى /

الموضوع / تزكية مرشح

في النية ترشيح السيد..... لمنصب
..... في قدم اسمكم الكريم كمعرف له،
ونظراً لأهمية رأيكم في الترشيح وما نلتمسه فيكم من خبرة ودراية
وموضوعية وامانة.

يرجى التفضل بملء الاستمارة المرافقة، وسنكون ممتنين لكم عن اجابتم
خلال اسبوع على جميع الفقرات المذكورة فيها، وبالمتاح من التفاصيل التي
تمتلكونها نتيجة عملكم معه معززة بالامثلة الدالة على كل فقرة.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة لمصلحة الوطن

ع / مدير مكتب رئيس الوزراء

ملاحظة:

- تعد اجابتم سرية وخاصة بعمل اللجنة .
- تكون الاجابة على نفس البريد المرسل .

الملف الساع •

تبسيط الاجراءات الحكومية

تبسيط الاجراءات الحكومية

يركز ملف تبسيط الاجراءات على اعادة فلسفة علاقة المواطن بالدولة والذي استند الى البرنامج الحكومي في محوره الخامس (الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية)، ضمن الاولويات الاستراتيجية في مجال : "تحسين وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة".

□ خلال عمل الملف الذي اطلق العام الماضي قامت الفرق بأكثر من ٢٢٠ زيارة ميدانية لـ (٤٥) وزارة وهيئة، تمكنت من خلالها الفرق من توثيق جميع الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن والتي تزيد على ٩٠٠ خدمة، اذ لم تكن أي جهة حكومية تملك إحصاءات موثقة عن ماهية الخدمات التي تعنى الدولة بتقديمها للمواطنين أو بيان عددها وعدد المستفيدين من كل منها أو آليات تقديمها، وهذا يؤسس للعديد من البرامج طويلة الامد التي يمكن ان يلمس اثرها المجتمعي مستقبلاً.

□ كما ركز الجهد على إعادة البيئة المالية للوزارات من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، اذ قام الفريق المالي بالزيارات الميدانية التدقيقية إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وقد انجز الفريق مراجعة اكثر من (٢٠٠) خدمة وقدم توصياتها، التي ستأخذ مسارها التشريعي لتنفيذها.

□ ايماناً منا باهمية ملف تقاعد الشهداء، فقد تم اطلاق مبادرة لانجاز معاملات تقاعد عوائل الشهداء في منازلهم، وتم تشكيل فريق عمل بالتنسيق مع هيئة التقاعد العامة ووزارتي الدفاع والداخلية ومؤسسة الشهداء وهيئة الحشد الشعبي إضافة الى منظمات المجتمع المدني والذي تميز بطابعه التطوعي. بدأ العمل بتاريخ ٤ / ٧ / ٢٠١٥ بتشكيل ١٢ فريق ميداني، على اربع مراحل نتج عنها تبسيط الإجراءات لأكثر من خمسة الاف مستفيد من التقاعد اضافة الى المعاملات التي تم تبسيط اجراءاتها في دوائر التقاعد المنتشرة في ١١ محافظة. كما تم فتح مركز للوفيات في مطار المثنى / مركز تسليم الشهداء وهذا من شأنه ان يختزل اكثر من ٥ اسابيع من الوقت اللازم لإنجاز المعاملة التقاعدية للشهداء.

□ ولغرض تحسين بيئة الاعمال وتغيير موقع العراق وفق مؤشرات البنك الدولي، فقد تم انجاز مشروع تسجيل الشركات كمرحلة أولى ضمن مبادرة "تسجيل" والتي تهدف الى تبسيط الاجراءات والتحول الالكتروني في تسجيل الشركات، اذ تم تسجيل (٩١٧) شركة وطنية ومنح (١٣٥) إجازة مكاتب وفروع شركات اجنبية لغاية الان، حيث تم خلالها اختزال فترة التسجيل التي كانت تتراوح (بين الشهر الى ثمانية اشهر) لتصبح أقل من اسبوع، واصبح هناك ارشفة الكترونية وقاعدة بيانات متكاملة وخفض في التكاليف وزيادة بالإنتاج مقارنة بالوضع السابق، ويمكنكم الاطلاع على الموقع الالكتروني لمعرفة آلية عمل البرنامج.

□ اما مبادرة "تمويل" فهي تهدف الى توفير نافذة الكترونية لبرنامج القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في المصارف الحكومية والأهلية والتي ستطلق خلال ايام، وتهدف الى التحول من الخدمة الورقية المعقدة الى الخدمة الالكترونية المبسطة، وتوفير قواعد بيانات الكترونية وارشفة متكاملة تختصر الفترة الزمنية الى (٧- ١٥ يوم).

- ❑ كما نسعى من خلال برنامج تبسيط الاجراءات اطلاق مشروع "تأهيل" والذي يهدف الى ادماج الشباب في سوق العمل من خلال توفير التدريب التخصصي الحرفي بالاعتماد على الخبرات والمناهج الدولية المعتمدة.
- ❑ ولغرض ان تقدم الخدمة بشكل افضل، تم اكمال الدراسات اللازمة لإنشاء مراكز الخدمة التي سترتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ❑ ان العمل على تبسيط الاجراءات هو عمل ذو رؤية بعيدة الأمد قد لا يمكن ان تلمس نتائجه بشكل أني من قبل المواطنين ولكن سيكون له بعد واثر واضح على الخدمات المقدمة وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل تدريجي وفق التوقيتات الزمنية التي اقرها مجلس الوزراء في حزيران الماضي.

الملف الثامن

مكافحة الفساد

محور مكافحة الفساد

ضمن حزمة الاصلاحات التي أطلقها السيد رئيس مجلس الوزراء في شهر آب / ٢٠١٥، تم التأكيد على محاربة الفساد من خلال؛

١. تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، ويتولى السيد رئيس الوزراء رئاسته، واطلاق حملة (من أين لك هذا) الى جانب مهام المجلس الاخرى، وبالتعاون مع القضاء.
٢. تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقييم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيح هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل ان تكون فاعلة.
٣. فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا)، ودعوة القضاء الى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون.
- ولغرض تنفيذ ما ورد أعتمد مجلس مكافحة الفساد الذي يرأسه السيد رئيس مجلس الوزراء المهام الاتية:
٣. اقرار الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد والمصادقة عليها، ورسم السياسات ووضع البرامج الوطنية لمكافحة الفساد.
٤. الاشراف على اداء الاجهزة الرقابية في العراق (هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين وغيرها)، ورفع مستوى التنسيق بينها وصولاً الى اداءٍ رقابي كفوء ومتكامل، بما يقتضي ذلك من اعادة هيكلة منظوماتها.
٥. التواصل مع المنظمات الدولية الفاعلة في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من تجاربها في تطوير التجربة الوطنية في هذا المجال.
٦. الاشراف على تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتي وقع عليها العراق عام ٢٠٠٧.

٧. مراقبة أجهزة الدولة من ناحية جودة الأداء ومستوى الخدمات ومستوى النزاهة والشفافية والحفاظ على المال العام، من خلال التقارير التي تقدمها الأجهزة الرقابية ، وإقرار الخطط الكفيلة برفع مستوى الاداء وتحسين مستوى الخدمة.

٨. التنسيق الفعال والكفوء مع الأجهزة التشريعية والقضائية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد لتحقيق الرقابة الفعالة في الحفاظ على المال العام ورفع مستوى الإداء.

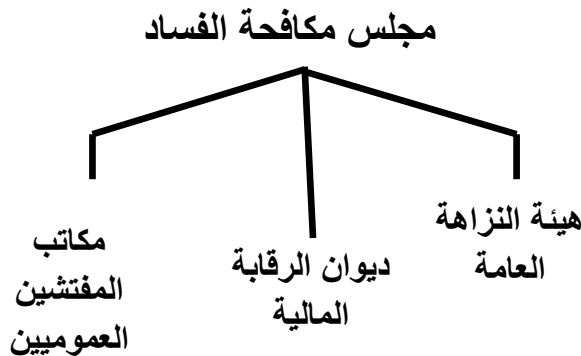
٩. تفعيل تعاون العراق مع المجتمع الدولي لاسترداد الأصول والأموال المسروقة، ودعم ومتابعة الأجهزة المسؤولة عن هذا الملف واعادة تفعيل اللجان المختصة في هذا المجال.

١٠. اقتراح مسودات القوانين واصدار القرارات الخاصة بمكافحة الفساد لتنفيذ التزامات العراق ضمن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) او لتطوير بيئة العمل الرقابي والحد من الفساد وعرضها على مجلس الوزراء.

١١. متابعة تنفيذ الخطط والتوصيات والقرارات التي تصدر عن المجلس او الحكومة في مجال مكافحة الفساد بهدف ضمان حسن التنفيذ ولتصحيح المسار في حالات الخلل والتباطؤ والإخفاق أينما وجد.

١٢. العمل على تحسين وضع العراق في تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد لما له من دور اساس في خلق بيئة آمنة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية من خلال بناء الثقة مع المجتمع الدولي.

وستكون حلقات العمل لإنجاز هذه المهام مكونة من :



تواصل هذه الحلقات متابعة عملها بموجب آلية تكفل التكامل في عملها.

الملف التاسع •

البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات

البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات

أولاً: ما أنجز من وثيقة الاتفاق السياسي

١. انجزت الحكومة (٢١) فقرة في ضمن وثيقة الاتفاق السياسي من أصل (٢٩) حيث تضم هذه الوثيقة عشرون فقرة رئيسية وتسع فرعية (ليصبح المجموع الكلي لها (٢٩) فقرة) وبهذا تكون الحكومة قد أنجزت (٧٠%) من هذه الوثيقة.

٢. اما الموضوعات التي هي قيد الانجاز كما يأتي:

- ٢,١. مشروع قانون العفو العام (معرض على مجلس الوزراء)
- ٢,٢. إقرار استراتيجية مكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ (أنهت اللجنة مراجعتها وأحيلت الى هيئة النزاهة لاجراء التعديلات).
- ٢,٣. تحرير الأراضي العراقية كلها وحصر السلاح في يد الدولة (والعمل مستمر فيه).
- ٢,٤. تعديل قانون مجالس المحافظات المعدل.
- ٢,٥. تشريع قانون النفط والغاز والقوانين ذات العلاقة.
- ٢,٦. لجنة الفك والعزل حول عائدية املاك الاوقاف.
- ٢,٧. إيجاد الحلول الملائمة لمشكلة كركوك.
٣. الفقرات ذات العلاقة بمراجعات المواد الدستورية وتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب، واستكمال تشكيل مفوضية حقوق الانسان هي من اختصاص مجلس النواب.

ت	نوع الاجراء	عدد مشروعات القوانين الواردة في الاتفاق السياسي	الملاحظات بخصوص القوانين الواردة في الاتفاق السياسي
١	القراءة الاولى	٧	القوانين هي: المساءلة والعدالة وحظر البعث، ومكافحة الارهاب، ومعالجة القرارات ٨٧ و ٨٨ الصادرين عن سلطة الائتلاف ومجلس الحكم، وقانون تخصيص الواردات الاتحادية، وقانون جهاز المخابرات، وقانون حرية التعبير عن الرأي
٢	القراءة الثانية	٢	قانون الحرس الوطني وقانون الهيئة العامة لضمان التوازن على وفق المادة (١٠٥) من الدستور
٣	التصويت	١	قانون المحكمة الاتحادية العليا (لم يكتمل التصويت)
٤	متوقفة	-	
	المجموع	١٠	

ثانياً: تنفيذ البرنامج الحكومي في قسمين:

١. خطة الفصل الاخير من عام ٢٠١٤

التي تضمنت (٥) أولويات، انجزت (٣) منها والعمل مستمر في (٢) وكالاتي:
١,١ انجاز صياغة خطة الحكومة وقرارها للاعوام الأربعة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) في ضوء ما يتضمنه الإطار العام للبرنامج الحكومي.

١,٢ انجاز إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء بما يتفق مع الدستور ويؤكد الالتزام بالآليات الديمقراطية في أخذ القرار.

١,٣ انجاز إعداد خطة عمل طارئة، في ضوء ما يتوافر من تخصيصات للمدة المتبقية من العام لمعالجة مشكلة الأسر النازحة، وتكون الأولوية لتأمين التحاق الطلبة بدراساتهم.

١,٤ العمل مستمر في دعم العمليات العسكرية في مناطق المواجهة كلها مع العصابات المسلحة وقوى الإرهاب، وضمان استمرارها حتى تحقق النصر المؤزر بعون الله.

١,٥ العمل مستمر في تبادل حوارات ووفود رسمية مع الدول العربية ودول الجوار لتفعيل سياسة العراق الخارجية ولتأكيد ثوابت حسن الجوار وعدم التدخل في الشأن الداخلي وتمتين العلاقات معها.

٢. المحاور الأساس للأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي ٢٠١٥-٢٠١٨، والمكونة من (١٥٨) أولوية موزعة على المحاور الستة الرئيسة للبرنامج.

يعمل البرنامج الحكومي ٢٠١٤-٢٠١٨ على (٦) محاور أساسية، والمكونة من (١٥٨) أولوية موزعة على هذه المحاور، إذ جرى العمل خلال العام ٢٠١٤-٢٠١٥ على (٩٢%) من هذه الأولويات وبالتفاصيل المبينة في الجدول أدناه، كما جرى العمل في تنمية مبادرة سياسة لـ (١٦) أولوية و (٢٥) مشروع قانون.

ت	المحور	عدد الأولويات	عدد الأولويات التي جرى العمل فيها	عدد الأولويات التي لم يجر العمل فيها هذا العام	الانجاز
١	الأول	٢٢	٢٠	٢	٩٠%
٢	الثاني	٦٠	٥٨	٢	٩٦%
٣	الثالث	٣٤	٢٨	٦	٨٢%

٤	الرابع	٥	٥	٠	١٠٠%
٥	الخامس	٢٦	٢٣	٣	٨٨%
٦	السادس	١١	١١	٠	١٠٠%
الإنجاز الكلي		٩٢%	٨%		

✓ ان المحورين الاول والثاني يستقطبان او يستلزم تنفيذهما القدر الاعلى من الموارد المالية للدولة وحسب أهمية الانجاز المذكور آنفاً، كون الأول متعلق بالعمليات العسكرية الجارية والثاني يضم أكبر عدد من البرامج والأنشطة، البالغة (١٩٦١) برنامجاً ونشاطاً.

✓ جاء البرنامج الحكومي متوازناً حيث يشكل المحوران الثالث والرابع مصادر للتمويل في حين يعمل المحوران الخامس والسادس لخلق بيئة مؤاتية لازدهار الأعمال وجذب الاستثمار.

✓ جرى العمل في خلال هذا العام في (٩٢%) من الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي من خلال خطط الوزارات وبرامجها التي جرى اعادة صياغتها وفقاً لهذه الأولويات. مع التحديات العسكرية والأمنية والمتغيرات والظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية.

✓ انجاز مسودات مشروعات قوانين تشكل (٨٠%) من أصل (١٥) أولوية من البرنامج الحكومي تخص مشروعات قوانين.

✓ جرى العمل في تنمية مبادرة سياسة لـ (١٦) أولوية من اولويات البرنامج الحكومي وتقدم بعد انجاز مرحلة تنمية مبادرة السياسة واعادها خيارات تنفيذ هذه السياسة. وقد قدمت الوزارات مبادراتها لـ (١١) أولوية منها.

✓ هناك تقدم في الاهداف الاستراتيجية التي تعمل فيها الوزارات في تنفيذ البرنامج الحكومي فيما يخص الاولويات التي تنفذ في ضمن الموازنة الاستثمارية وبقدر تقدم وانجاز متواضعين، اذ كان لمحدودية الموارد أثر واضح في تنفيذ الوزارات لخططها وتقدم في مقادير الانجاز. وكان هذا واضحاً في المحور الثاني الذي يضم الاولويات التي تستهدف الخدمات ورفع مستوى المعيشة للمواطن التي تنفذ غالبيتها في ضمن الموازنة الاستثمارية.

✓ شهد المحور الثالث والخامس نشاطاً متواتراً من مختلف الوزارات لما له من أثر في خلق بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار وتحسين بيئة الاعمال والنهوض بقطاع الصناعة المحلية من خلال تبسيط الإجراءات واعداد التشريعات.

ثالثاً: حزم الاصلاحات التي أطلقها رئيس الوزراء
١. الانطلاقة الاولى – اصلاح المؤسسة العسكرية

توجه الدكتور العبادي إلى إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية لإعادة بنائها على أسس مهنية صحيحة وتخليصها من الفساد الإداري والمالي وحالة الترهل، كما اصدر السيد رئيس مجلس الوزراء مجموعة إجراءات وأوامر وقرارات وتوجيهات تتعلق بإصلاح ملفات حقوق الإنسان والحريات الصحفية ، وكان من أبرزها:

أولاً: حلّ مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

ثانياً: إصدار أوامر ديوانية بإعفاء ٢٦ قائداً من مناصبهم وإحالة ١٠ آخرين الى التقاعد، وتعيين ١٨ قائداً في مناصب جديدة بوزارة الدفاع؛ وضمن التوجيهات لتعزيز عمل المؤسسة العسكرية على اسس المهنية ومحاربة الفساد بمختلف اشكاله.

ثالثاً: إعفاء ٢٤ من قيادات وزارة الداخلية وإحالتهم على التقاعد وتعيين ضباط جدد ضمن خطة إصلاح عمل المؤسسات الأمنية، من اجل إعادة هيكلة القوات الأمنية وجعلها اكثر فاعلية في مواجهة الإرهاب.

رابعاً: الغاء حظر التجوال الليلي في بغداد والمحافظات وفتح الشوارع وإزالة الكتل الكونكريتية من المناطق والشوارع الرئيسية.

خامساً: منع ارتال المسؤولين من قطع الشوارع، أو الإخلال بالنظام المروري والأمني.

سادساً: اسقاط جميع الدعاوى المتعلقة بالنشر المقامة من قبل رئاسة الوزراء ضد الصحفيين.

وقد صدر توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بتاريخ (٢٠١٤/١٢/١٨)، انطلاقا من حرصه على حرية التعبير ووقوفه المساند للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة التي تقوم بتشخيص وتقويم عمل الحكومة ورغبته بان يكون للإعلام الدور الأكبر في بناء البلد وبناء رأي عام يخدم توجهات ابنائه في العيش بحياة كريمة والحرص على وحدة واستقرار العراق وسيادته.

سابعاً: إطلاق حملة تنفيذية لتبسيط الإجراءات في مؤسسات ودوائر الدولة والقضاء على الروتين وتسهيل انجاز معاملات المواطنين.

ثامناً: وقع السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بتاريخ (٢٠١٤/١٢/١) أمراً يتضمن الاسراع باطلاق سراح الموقوفين الذين صدرت اوامر قضائية بالافراج عنهم خلال مدة اقصاها ستة اشهر، وقرارات اخرى تتعلق بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها في قضايا القاء القبض والتوقيف والاحتجاز من قبل الجهات المعنية.

تاسعاً: ازالة الالقاب للمسؤولين في الدولة، فقد وجه السيد رئيس الوزراء بالغاء لقب (دولة) عنه شخصياً ثم صدرت التوجيهات بعدها بالغاء لقب فخامة ومعالي.

٢. الانطلاقة الثانية - حزمة اصلاحات القطاع الخاص

الاقتصاد العراقي وتنمية القطاع الخاص

- **المحور الاول: تضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية في مجالات (الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة، والتأمين، والتمويل، والخدمات) من خلال (٥٥) توجه تنفذ من خلال مجموعة من الاجراءات والانشطة وبسقوف زمنية محددة ما بين (١-٥) سنة جرى العمل في عام ٢٠١٥ على (٣٥) توجه منها.**
- **المحور الثاني: تضمن التوجهات والسياسات التنموية المقترح تبنيها للمرحلة القادمة في مجالات (الزراعة والصناعة والسياحة، والخدمات) من خلال (٢٧) توجه تنفذ من خلال مجموعة من الاجراءات والانشطة وبسقوف زمنية محددة ما وبسقوف زمنية محددة ما بين (١٠-١) سنة جرى العمل في عام ٢٠١٥ على (١٨) توجه منها.**
- **المحور الثالث: تضمن تعظيم الايرادات وترشيد النفقات العامة من خلال مجموعة من التوجهات و الاجراءات والانشطة التي تنفذها وبسقوف زمنية محددة من المخطط ان تنجز في عام ٢٠١٧ هذا وقد جرى تشكيل خلية ازمة عليا برئاسة رئيس الوزراء لادارة هذا الملف ترتبط بها لجان فرعية في جميع الوزارات والجهات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥.**
- **المحور الرابع: تضمن اعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة من خلال (١٢) توجه تنفذ من خلال مجموعة من الاجراءات والانشطة وبسقوف زمنية محددة من المخطط ان تنجز في نهاية عام ٢٠١٦. جرى العمل في عام ٢٠١٥ عليها جميعا.**
- **المحور الخامس: تضمن مجموعة من التشريعات المقترحة الداعمة للإصلاح الاقتصادي في المجالات (الزراعية، والصناعية، والتجارية، والتمويل، والخدمات) من خلال (٢٦) توجه تنفذ من خلال اصدار او تعديل مشاريع قوانين وبسقف زمني يمتد حتى نهاية عام ٢٠١٧. جرى العمل في عام ٢٠١٥ على (١٤) توجه منها.**
- **المحور السادس: تبسيط الاجراءات تضمن (١٤) توجه تنفذ من خلال مجموعة من الإجراءات وبسقف زمني يمتد حتى عام ٢٠١٨ فيما يخص مراكز الخدمة مع العرض ان اللجنة المكلفة بهذا العمل قد انجزت توثيق اجراءات اكثر (٩٣٠) خدمة تقدم من قبل الوزارات المختلفة وفق المراحل المخططة و الجدول الزمني الموضوع لها. جرى العمل في عام ٢٠١٥ على (٦) توجهات منها. (هناك ملف منفصل بخصوص تبسيط الاجراءات)**

٣. الانطلاقة الثالثة - الإصلاحات الكبرى

تضمنت حزمة الإصلاحات (٥) محاور رئيسة و(٢٣) مادة فرعية، وبلغ مقدار المواد المنجزة (٧٤%) في حين كان مقدار الفقرات في قيد الانجاز (٢٤%) وهي فقرات كبيرة تحتاج الى قرار واتفاق سياسي وبمقادير التنفيذ والتفاصيل المبينة في ادناه:

ت	المحور	عدد المواد التي في المحور	عدد المنجز منها	عدد المواد التي في قيد الانجاز	الانجاز
١	الاداري	٩	٦	٣	٦٧%
٢	المالي	٣	٣		١٠٠%
٣	الاقتصادي	٥	٤	١	٨٠%
٤	الخدمات	٢	١	١	٥٠%
٥	مكافحة الفساد	٣	١	٢	٣٣%
الإنتاج الكلي			٧٦%	٢٤%	

موقف تفصيلي عن المتحقق من حزمة الإصلاحات (قرار مجلس الوزراء ٣٠٧ لعام ٢٠١٥)

ت	الفقرة	فقرة فرعية	المسؤول عن التنفيذ	الانجاز
اولاً: الإصلاح الإداري				
1	تقليص شامل وفوري في أعداد الحماية لكل المسؤولين في الدولة بضمنها الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمدرين العامين والمحافظين واعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجتهم	/	الرئاسات الثلاث ومجلس النواب والوزارات الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات	* قيد الانجاز
2	إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً	/	رئاسة الجمهورية + رئاسة مجلس الوزراء	منجز
3	إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومدرين عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية	/	الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	في قيد الانجاز
4	ترشيح الوزراء والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات	/	الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	منجز
5	إخضاع الوزارات والجهات الأخرى غير المرتبطة بوزارة الى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض	/	الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	*** منجز جزئياً
6	إلغاء مواقع المستشارين في الوزارات في خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة	/	رئاسة الجمهورية + رئاسة الوزراء + الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	منجز
7	إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال إصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام جديد خلال شهر	/	رئاسة الجمهورية + رئاسة الوزراء + الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	**** منجز جزئياً

ت	الفقرة	فقرة فرعية	المسؤول عن التنفيذ	الانجاز
8	إلغاء المخصصات الاستثنائية للرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها جميعاً حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء	/	رئاسة الجمهورية + رئاسة الوزراء + الوزارات كافة + الجهات غير المرتبطة بوزارة	قيد الدراسة والمراجعة
9	تحويل رئيس مجلس الوزراء بصلاحيته إقالة المحافظين أو رؤساء المجالس المحلية وأعضائها في حال حصول خلل في الاداء أو انتهاك للقوانين النافذة أو احوال الفساد	/	مجلس الوزراء	***** منجز جزئياً

* عدم التزام بعض المسؤولين باعداد الحمائيات المحددة.

** مع تشكيل لجنة مختصة لهذا الغرض ووضع الالية لذلك الا انها ما زالت مرهونة بالارادة السياسية للشركاء لاقرارها واعتمادها.

*** مع الجهود المضنية المبذولة من دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء كان مستوى الدقة والاكتمال ضعيفاً في ملّ استمارات تقويم الاداء.

**** عدم التزام بعض الجهات في الرئاسات الثلاث بتنفيذ قرارات خفض الرواتب والمخصصات.

***** ما يزال هناك ضعف في الالتزام بمبادئ العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

ت	الفقرة	فقرة فرعية	المسؤول عن التنفيذ	الانجاز
---	--------	------------	--------------------	---------

ثانياً : الاصلاح المالي

1	إصلاح بنية نفقات وإيرادات الدولة من خلال:	أ. معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي على ان يكون النظام ميسرا يتعامل المشمولون بإيجابية معه	وزارة المالية	*منجز
2		ب. تطبيق التعرفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وضمها منافذ إقليم كردستان	وزارة المالية	*منجز
3	خفض الحد الأعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين وأجراء صياغة تقدم خلال اسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اخذت سابقا	/	وزارة المالية	منجز

ثالثاً : الإصلاح الاقتصادي

ت	الفقرة	فقرة فرعية	المسؤول عن التنفيذ	الانجاز
1	تتولى خلية الأزمة اخذ القرارات الملائمة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال:	تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، سواء التي أقرتها الخلية فيما يتعلق بالقروض المقررة للقطاع الصناعي و الزراعي و الإسكان والبالغ (٥) ترليون دينار	وزارة المالية + وزارة العمل والشؤون الاجتماعية + القطاع الخاص	في قيد الانجاز
2		العمل في تفعيل قرار مجلس الوزراء و خلية الازمة بدفع المستحقات واجبة الدفع الى شركات القطاع الخاص، والاعلان عن ذلك بصورة منصفة لتسهيل عملها وخلق فرص عمل جديدة.	مجلس الوزراء + القطاع الخاص	منجز
3		إنجاز برنامج الدفع الأجل المكلفة بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية في خلال اسبوع، ورفعها الى خلية الازمة لإقراره، من أجل تهيئة خدمات للمواطنين.		*منجز
5	إلغاء الاستثناءات جميعها من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتخويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات الطارئة	/	وزارة المالية + وزارة الدفاع	منجز
6	تفعيل استراتيجيات العمل الرصينة التي اعدتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما انجز بالتعاون مع منظمات دولية.	/	مؤسسات الدولة كافة	منجز جزئياً

* كما عملت وزارة التخطيط في تنظيم ورش عمل للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لشرح الآلية والعمل جارٍ في انجاز دليل عن الية الدفع بالاجل والمعايير المعتمدة لتكون مرجعا للجهات التنفيذية.

رابعاً: الخدمات				
ت	الفقرة	فقرة فرعية	المسؤول عن التنفيذ	الانجاز
1	الخروج بحزمة إجراءات لحسم مشكلات الكهرباء في مجالات الانتاج، والنقل والتوزيع، والجباية، وعلى ان ينجز ذلك في خلال اسبوعين	/	وزارة الكهرباء	*منجز
2	تبني برنامج رقابة مجتمعية فاعل لكشف التراجع او الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين	/	مؤسسات الدولة كافة	**منجز جزئياً

* تهيئة الوقود والتمويل اللازم لوزارة الكهرباء لتشغيل مشروعاتها وانجازها بما يزيد من الطاقة المنتجة وساعات التجهيز للمواطنين.

** جرى اطلاق برنامج حكومة المواطن الالكترونية، الذي يهدف الى مساعدة الجهاز الحكومي في ايجاد مواطن الخلل في المنظومة الخدمية.

خامساً: مكافحة الفساد

1	تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، ويتولى رئيس الوزراء رئاسته، وإطلاق حملة (من أين لك هذا) الى جانب مهمات المجلس الاخرى، بالتعاون مع القضاء	/	مجلس مكافحة الفساد	*منجز
2	تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقويم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العامين والتركيز على المهمات الاساس لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيح هذه المكاتب	/	المؤسسات الرقابية	في قيد الانجاز
3	فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا)، ودعوة القضاء الى اعتماد عدد من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين	/	هيئة النزاهة ديوان الرقابة المالية	في قيد الانجاز

*

- أصدرت هيئة النزاهة مجموعة من الإجراءات الجديدة التي تكفل استجابة المسؤولين، وقد تمثلت بثلاثة محاور، أولها: تقديم مقترح الى مجلس الوزراء بإيقاف راتب الممتنع عن تقديم استمارة كشف الذمة المالية، واستجاب مجلس الوزراء لهذا المقترح وفعل عملياً، وثانيها: الإعلان عن أسماء الممتنعين عن تقديم كشف ذمهم المالية من خلال وسائل الاعلام لممارسة الضغط عليهم، وحثهم على الاستجابة لهذا الالتزام القانوني، اما ثالثها: فان الهيئة قد انتهت من وضع اللمسات الأخيرة على تعليمات استمارة الكشف عن الذمة المالية.

- اسفرت الإجراءات الجديدة لهيئة النزاهة عن استجابة رئيس الجمهورية ونوابه، ورئاسة مجلس النواب، ومجلس الوزراء، ورؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة استجابة كاملة يتحقق هذا لأول مرة في تاريخ الهيئة والعراق.

٤. اجراءات دعم الاصلاح التي أعلنها رئيس الوزراء:

١. مراجعة ملف عقارات الدولة
٢. فتح المنطقة الخضراء والشوارع المغلقة
٣. تخفيض الرواتب والرواتب التقاعدية للرئاسات الثلاث والوزراء والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين
٤. إلغاء مواقع المستشارين في الوزارات
٥. سحب وتخفيض افواج حمايات المسؤولين
٦. توحيد الرواتب التقاعدية للمسؤولين وموظفي الدولة
٧. اصلاح رواتب موظفي الدولة
٨. الاصلاح الاداري والترشيح
- ✓ إعفاء مائة وثلاثة وعشرين وكيل وزارة ومديراً عاماً
- ✓ تقليص عدد اعضاء مجلس الوزراء من ٣٣ عضواً الى ٢٢ عضواً
٩. الإصلاحات والقضاء

١٠. الاصلاح الاقتصادي - اطلاق آليات منح القرض الصناعي والزراعي والاسكان
بناء على الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، في محور الاصلاح الاقتصادي لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد وتشغيل العاطلين عن العمل، فقد اقرت خلية الأزمة في اجتماعها السادس بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٥ برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء آلية الاقراض في المجال الصناعي والزراعي والاسكان، والتي ستمنح وفقاً لتعليمات تصدر عن البنك المركزي والمصارف الاخرى لتنظيم الإقراض الصناعي والزراعي والإسكان (برنامج قرض البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٥) متضمنة؛ الشروط العامة، اليات الاقراض، الصلاحيات، ومواد تكميلية.

التحديات التي واجهت تنفيذ البرنامج الحكومي و الإجراءات الحكومية لتجاوزها

أولاً -التحديات الاقتصادية

تمثل التحدي الاقتصادي بمجموعة من المؤثرات الرئيسية:

- سعر احتساب برميل النفط المصدر: تزامن اطلاق البرنامج الحكومي واعداد الموازنة لعام ٢٠١٥ مع تراجع مستمر في أسعار النفط، اذ جرى احتساب الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام بمعدل سعر مقداره (٥٦) دولاراً للبرميل الواحد، ومعدل تصدير مقداره (٣٣٠.٠٠٠) برميل يومياً (ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يومياً) بضمنها (٢٥٠) ألف برميل يومياً منتج في إقليم كردستان و(٣٠٠) ألف عن كمية النفط المنتج عن طريق محافظة كركوك الا انه عند اعداد الموازنة انخفض السعر ليصل الى معدل (٤٤,٩) دولار للبرميل الواحد وبمعدل انخفاض (٢٨%) عن سعر البرميل عند احتساب الموازنة.
 - التحديات الأمنية في حقول الشمال وسيطرة داعش على خط انبوب الموصل أثرتا سلباً على الصادرات منها، وكذلك المشاكل الإدارية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان مما حال دون الوصول إلى الأسقف المحددة للإنتاج وفق الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥.
 - قلة السيولة النقدية مما انعكس على تأخر إطلاق صرف التخصيصات المالية للجهات التنفيذية.
- الإخفاض الكبير في أسعار النفط الخام**



شهدت اسعار النفط الخام سلسلة انخفاضات منذ بدء تشكيل حكومة الدكتور العبادي مطلع شهر ايلول من عام ٢٠١٤. فقد كان السعر حينها يزيد قليلاً على ٩٥ دولاراً للبرميل الواحد.

سرعان ما تهاوت الى ٥٠ دولاراً عند نهاية عام ٢٠١٤، وبقيت اسعار النفط متذبذبة خلال الفصل الاول من عام ٢٠١٥، وارتفعت قليلاً خلال الفصل الثاني لكنها لم تصل الى ٦٠ دولاراً. غير ان الانهيار الواضح في اسعار النفط كان خلال الفصلين الثالث والرابع من عام ٢٠١٥ إذ تراجعت الى ما دون السعر المفترض في الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥ البالغ ٥٦ دولاراً للبرميل الواحد ليصل الى معدلات دون ٣٠ دولاراً وهي الأقل منذ اثني عشر عاماً.

ثانياً - التحديات الأمنية

ثالثاً - تحديات في كفاءة الإدارة الاستراتيجية

رابعاً - التحدي الفني والإداري

الإجراءات الحكومية لتجاوز تحديات تنفيذ البرنامج الحكومي

أولاً - معالجة التحدي الاقتصادي

١. تشكيل خلية الأزمة وفق الأمر الديواني رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥.
٢. إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ - ٢٠٣٠.
٣. إطلاق حزمة الإجراءات والسياسات لدعم القطاع الخاص.
٤. تخصيص خمسة تريليون دينار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والزراعي، خصص منها تريليونان للقطاع الزراعي وتريليونان للقطاع الصناعي وتريليون واحد للإسكان والبناء، ووجود لجنة للإشراف على توزيع هذه القروض وفق شروط تسهل تفعيل جانب القطاع الخاص.
٥. تشكيل لجنة وزارية لوضع رؤية واقتراح حلول واضحة ومواصفات المشاريع التي يراد تنفيذها بالدفع بالأجل وصادق مجلس الوزراء على الآلية المقدمة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٠) لسنة ٢٠١٥.
٦. حزمة الإصلاحات التي قدمها السيد رئيس مجلس الوزراء والتي أقرها مجلس الوزراء وصادق عليها مجلس النواب، المتضمنة إعادة هيكلة أفواج الحماية الخاصة، وإعادة تخصيصات مكاتب نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء الملغاة إلى الخزينة العامة للدولة، وتخفيض الحد الأعلى للرواتب والرواتب التقاعدية للمسؤولين، وإجراء صياغة تقدم خلال أسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً، وتشكيل لجنة عليا تعنى باختيار المرشحين للمناصب العليا.

ثانياً - معالجة التحدي الأمني

١. إبرام وزارة الدفاع (٩٩) عقد لتجهيز الأسلحة والاعتدة و (٥) عقود لوزارة الداخلية.
٢. دعم واسناد العمل الاستخباري.
٣. حماية المنشآت النفطية من خلال:
 - حماية مصفى بيجي من السقوط بيد الارهاب منذ حزيران ٢٠١٤ وتطهير حقول العلاس والبوعجيل الواقعة في محافظة صلاح الدين بالاشتراك مع قوات الجيش والحشد الشعبي.
 - بلغ معدل نسبة الإنجاز لمشاريع تأمين الحماية الكافية للشركات النفطية العاملة في العراق والمنشآت الأخرى، مع ضمان سلامة خطوط النقل ومنافذ وموانئ التصدير، والبالغة (٨) مشاريع، (٦٩,٥٧%) وبمعدل تقدم مقداره (٨,٩%) عما كان عليه في ٢٠١٤.
 - أجرت قيادة القوة البحرية- وزارة الدفاع فعاليات في إطار حماية المياه الإقليمية والموانئ النفطية والتجارية والقيام بتفتيش السفن وضمان انسيابية الحركة الملاحية في قناة خور عبد الله منها (١٠٥٠) دورية بحرية لحماية الموانئ النفطية والمنصات الاضافية و (٣١٥٠) دورية برية لحماية الموانئ النفطية و(٧٩٦) عملية تفتيش لحماية الموانئ العراقية والمناشآت النفطية.
 - نشرت وزارة الداخلية دوريات مراقبة وحماية خطوط وانايبب النفط وتأمين الحماية لفرق الصيانة من الاعمال الارهابية وحماية سيارات نقل الوقود.
 - تمكن جهاز مكافحة الارهاب من تفكيك الكثير من الشبكات الارهابية المتخصصة باستهداف المنشآت النفطية والمصافي وموانئ وارصفة التحميل والقيام بعمليات مشتركة لتأمين خطوط وانايبب نقل النفط وقتل والقاء القبض على الكثير من المجاميع المسلحة.

ثالثاً - معالجة تحدي كفاءة الإدارة الاستراتيجية

١. تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٥ لوضع آليات التفاوض مع المقاتلين والتي اضيفت لها مهمة تقييم المشاريع.
٢. تكليف وزارة التخطيط بدراسة خيارات التمويل الحكومية وخيارات التمويل بالفائدة وفق (سندات، قروض، دفع بالأجل، رهن عقدي وغيرها).
٣. إقامة ورش للمقاتلين لأطلاعهم على المعايير المعتمدة وأساليب الدفع وتصنيف المشاريع.

٤. قيام وزارة المالية بوضع المؤشرات المالية واقتراح البدائل المالية لتمويل المشاريع لغرض دراستها ومن ثم إقرارها.
٥. وضع معايير لتحديد أولويات المشاريع.
٦. الحد من الدخول في الالتزامات جديدة.
٧. تعديل قانون الموازنة لعام ٢٠١٥ الفقرة ٢٦.
٨. إيقاف احتساب الفوائد على القروض خلال مدة توقف المشروع خارج إرادة المفاوض.
٩. التوجيه باستقطاع مبالغ التأمينات الضريبية وإطلاق باقي المستحقات بدون المطالبة ببراءة الذمة الضريبية، وإطلاقها عند تقديم براءة الذمة الضريبية خلال مدة شهر واحد وبخلافه يتم تحويلها إلى الهيئة العامة للضرائب وفق الاستحقاق.
١٠. إصدار عدد من التوجيهات لبيان آلية التعامل مع المشاريع التي تقع خارج سيطرة الحكومة الاتحادية والتي تقع تحت سيطرتها، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٥ والفقرتين ٦٧ و ٦٨ من شروط المقالة لإعمال الهندسة المدنية، وحسب وضع المشروع (منجز ومستلم استلاماً أولياً، منجز وغير مستلم، ومشاريع قيد التنفيذ).

رابعاً - معالجة التحدي الفني والإداري

١. حرصت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إقامة ورش تدريبية لدوائر التخطيط والمتابعة في الوزارات للتنقيف بالبرنامج الحكومي وربط الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي بخطط الوزارات وتفعيل خطة التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية المقررة.
٢. التنسيق مع الخبراء الدوليين للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) لاعتماد اليات متابعة وتقييم، وفق أفضل التجارب الدولية كمنهجية المتابعة والتقييم المستندة للإدارة بالنتائج.
٣. بناء آلية لتحديد الأولويات الاستراتيجية وربطها مع آليات التخطيط والتنفيذ، قيام وزارة التخطيط بتصنيف المشاريع إلى ثلاث فئات من حيث الأهمية وأولوية التنفيذ (أولى: المشاريع واجبة التنفيذ، الثانية: تؤول، الثالثة: تحذف من المنهاج الاستثماري).
٤. تشكيل لجنة عليا بموجب الأمر الديواني رقم (٣١٥) لسنة ٢٠١٥ لإخضاع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة إلى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض وتتولى اللجنة مهمة تقديم تقارير دورية (فصلية وسنوية) إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

الأسراع بوتيرة الإصلاحات

أولاً: خلية الازمة الوزارية : من أجل الإسراع باتخاذ القرارات ذات الصلة بدفع عجلة الاقتصاد والتنمية وتحسين الاداء المؤسسي

ثانياً: إعادة هيكلة الوزارات

تنفيذاً لحزمة الإصلاحات التي أوعز بها السيد رئيس مجلس الوزراء وتبنتها الحكومة. عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء على تشكيل لجان وزارية لمراجعة الهياكل التنظيمية للوزارات كافة مع الأخذ بنظر الاعتبار المهام الأساسية لكل وزارة.

تم تشكيل (١٤) أربعة عشر لجنة برئاسة مدراء عامين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين وعضوية المديرين العامين في الوزارة المعنية إضافة إلى ممثلين عن ديوان الرقابة المالية ووزارة التخطيط أخذت على عاتقها مراجعة القوانين التي تنظم عمل الوزارات ومهامها الأساسية وعقدت كل لجنة اجتماعات عدة وبالتشاور مع الوزير المعني ومصادقته على التوصيات النهائية للجنة، حيث عملت تلك اللجان على مراجعة الهياكل التنظيمية للوزارات اللاحقة: (المالية، الهجرة والمهجرين، النقل، الموارد المائية، التجارة، الاتصالات، الكهرباء، النفط، الصناعة، الخارجية، الزراعة، الشباب، العمل والشؤون الاجتماعية)، وقد قدمت هذه اللجان توصياتها النهائية عدا اللجنة المختصة بمراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة النفط حيث ما زالت تعملها وذلك بسبب انشغال السيد الوزير.

الجدول ادناه خلاصة عن توصيات اللجان العاملة على مستوى الوزارات آنفاً وكما يلي:

ت	الوصف	الوضع الحالي للوزارات	توصيات اللجان	الوظائف والدرجات المختزلة
١	وكلاء الوزارات والدرجات الخاصة	٥٠	٣٣	١٧
٢	المدرء العامين	٢٥٠	١٥٧	٩٣
٣	الدوائر	٩٣٩	٦٤٥	٢٩٤
٤	الاقسام والشعب	٣٣٩٩٠١	١٢٥٨٠٧	٢١٤٠٩٤

ثالثاً: الشفافية في إطلاق القروض للمشاريع الصناعية والزراعية

استجابة لما توصل اليه المشاركون في الورش المتخصصة للقطاعين الزراعي والصناعي التي أقيمت بناءً على توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، والتي صادق على مقرراتها تشكلت لجنة عليا للإشراف على عملية الإقراض ضمت كوادراً قيادية من وزارات المالية، والصناعة والمعادن والزراعة والتخطيط وديوان الرقابة المالية فضلاً عن عدد من ممثلي القطاع الخاص.

رابعاً: دعم المنتج المحلي

١. توجيه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بما يأتي:
 - أ. تسديد الديون المترتبة عليكم لصالح الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن الممولة ذاتياً.
 - ب. إعلام وزارة الصناعة والمعادن باحتياجاتكم من منتجات الوزارة قبل فترة مناسبة ليتسنى للشركات التابعة للوزارة تهيئة مستلزمات الإنتاج والتعاقد على توفيرها مع إعطاء مرونة في فرق السعر للبضائع ذات السعر المنخفض.
٢. الطلب من مجلس شورى الدولة الأسراع في إنجاز مشاريع القوانين (إدارة النفايات، المناطق الصناعية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطاقات المتجددة كونها تتعلق بالتحديث المطلوب للقطاع الصناعي ونافذة دخول التكنولوجيا العالمية آلية وتطوير الخدمات الأساسية) وإرسالها إلى مجلس الوزراء لإقرارها، وكذلك الإسراع في إنجاز التعديلات على قانوني (الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨) و(الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل).
٣. توجيه البنك المركزي العراقي بأخذ دور أكثر تأثيراً وفاعلية في توجيه الجهاز المصرفي نحو تخفيض أسعار الفائدة للقروض الممنوحة منها وخصوصاً إلى القطاع الصناعي الخاص، مع التأكيد على استمرار منح القروض وبسرعة وبشروط عقلانية.
٤. توجيه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإنجاز الملاحظات على مشاريع قوانين الملكية الفكرية، ومن الأعمال، والمخاطبات الالكترونية.
٥. منح وزارة الصناعة والمعادن صلاحية تفعيل الاستثمار والمشاركة مع القطاع الخاص في الإنتاج والابتعاد عن البيروقراطية وتعظيم واردات الوزارة من خلال استغلال أصولها الثابتة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمعاملة القطاعين الخاص والمختلط مساواة بالقطاع العام وتسهيل المعاملات الروتينية بهدف تشجيع هذين القطاعين للإسهام في الصناعة الوطنية، ووجه سيادته بتشجيع القطاع الخاص في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم بشأن الموضوع.
٦. توجيه الوزارات ذات العلاقة بتطبيق القوانين الآتية وبحسب اختصاص كل مهمة:
 - أ. قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.
 - ب. قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠.
 - ج. قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠.
 - د. قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ من جميع المنافذ الحدودية.

خامساً: مواجهة الإرهاب الداعشي.

الملف العاشر •

تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة

١. مقدمة:

عقدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ورشة عمل للمدة (١٧-١٨) شباط ٢٠١٦ لتحديد معايير واختيار أولويات البرنامج الحكومي ٢٠١٤-٢٠١٨ في دار الضيافة ببغداد، بمشاركة مدير عام دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي ونخبة من الخبراء الوطنيين في القطاعين العام والخاص وأساتذة الجامعات تصب في خدمة تنفيذ محاور البرنامج الحكومي مع الأخذ بنظر الاعتبار آراء ومقترحات الجهات القطاعية لترتيب أولويات الأهداف الفرعية للبرنامج الحكومي ٢٠١٤-٢٠١٨ وبما ينسجم والظروف الاقتصادية والأمنية والعسكرية التي يمر بها البلد.

ويهدف هذا التقرير إلى عرض الآلية التي تم تطويرها لترتيب "الأهداف الفرعية" للبرنامج الحكومي بالتشاور مع الخبراء الوطنيين من القطاعين العام والخاص والاكاديميين. وعلى ضوء التوجهات الإستراتيجية للحكومة العراقية والتي تتغير من فترة إلى أخرى في ظل الأوضاع الداخلية السائدة بكافة أرجاء العراق، فضلاً عن الاحتياج المجتمعي وتوافر الموارد.

كما يستعرض التقرير أيضاً النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الورشة مع الخبراء الوطنيين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يتطرق إلى ما سنعمل عليه في المرحلة القادمة بعد تحديد الأولويات للأهداف الفرعية في كل محور وربطها بآلية إختيار المشاريع المزمع تنفيذها خلال عام (٢٠١٦-٢٠١٧) بصورة خاصة والأعوام التالية بصورة عامة. ويختتم التقرير ببعض التوصيات لاختيار عدد من الأهداف الفرعية في كل محور وحسب ترتيبها وفق منهجية العمل.

هذا ويعد التقرير المرفق مهماً لتطبيقه منهجية علمية تساعد على اختيار عدد من الأهداف الفرعية في كل محور وبما ينسجم والموارد المتاحة وبما يضمن تحقيق منجز حكومي خلال السنوات المتبقية لتنفيذ البرنامج الحكومي. كما يمكن الإعتماد عليها في إعداد الخطط المستقبلية وخاصة خطة عام (٢٠١٦-٢٠١٧).

٢. الإطار المنهجي لآلية إعادة ترتيب "برامج الأولوية" للبرنامج الحكومي

تم تطوير الآلية المقترحة من قبل فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومناقشتها مع أعضاء فريق المهام المشكل بالامر الديواني رقم (٨٣) والمنتھية الاعمال، واللجنة العليا لمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي المشكلة بموجب الأمر الديواني رقم (٧٣).

ترتكز الفكرة الأساسية للآلية على تقدير درجة أهمية كافة "الأهداف الفرعية" لكل محور على حدى بطريقة تشاركية مرنة من قبل الخبراء الوطنيين وكالاتي:

١. الإتفاق على قائمة المعايير الشاملة بطريقة تشاركية وتوافقية بين الخبراء الوطنيين من القطاعين العام والخاص واساتذة الجامعات.

٢. اختيار اربع معايير من المعايير أنفاً لترتيب الأولويات للسنة (٢٠١٦-٢٠١٧) ولكل محور وبما يتناسب وطبيعته القطاعية بشكل فردي ومن ثم بشكل جماعي. ليعكس التوجهات الإستراتيجية للحكومة.

٣. تقدير الوزن النسبي للمعايير المختارة على ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة والمتوقعة من قبل الخبراء الوطنيين في القطاعات الاقتصادية كافة.

٤. تقدير درجة ارتباط الهدف الفرعي مع المعايير الأربعة المتفق عليها لوضع الأولويات وبدرجات تقديرية (ضعيف = ١، متوسط = ٢، قوي = ٣)

٥. حساب المتوسط الموزون لدرجة أهمية "الأهداف الفرعية" لكل محور من البرنامج الحكومي ليكون وفقاً للدرجات التقديرية المذكورة في (٤) انفاً

٦. ترتيب "الأهداف الفرعية" للبرنامج الحكومي وضمن كل محور وفقاً للقيمة الموزونة لدرجة الأهمية وباستخدام المعايير المختارة والأوزان المقدرة لها.

٧. ربط ذلك لاحقاً باختيار المشاريع من قائمة المشاريع الجاري تنفيذها من الأعوام السابقة او مقترحة وفقاً لمعايير تحدد لاحقاً مع وزارة التخطيط.

٣. المحددات المؤثرة في تحديد المعايير.

استند المشاركون بورش العمل من فريق المهام عند وضع قائمة المعايير الشاملة على مجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تؤثر على عملية وضع أولويات البرنامج الحكومي للسنوات المختلفة، ويمكن إيجازها في التالي:

- حكومة جديدة وآمال متجددة للشعب العراقي.
- شحة الموارد وعدم كفايتها (تدني أسعار النفط، عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية، التكلفة الباهظة لمحاربة الارهاب، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي،
- الأوضاع الأمنية السائدة ومحاربة الإرهاب في بعض المحافظات (الموصل، صلاح الدين، الأنبار، ديالى).
- إزدياد أعداد النازحين في كافة محافظات العراق وخاصة في المناطق الشمالية.
- تزايد أعداد العاطلين عن العمل من الجنسين.
- المناطق المحررة والبنى التحتية المدمرة.
- تردي مستوى الخدمات المقدمة إلى كافة شرائح الشعب العراقي.
- القوانين والأنظمة المتقادمة.

٤. قائمة المعايير الشاملة لترتيب أولويات البرنامج الحكومي (٢٠١٤ - ٢٠١٨) خلال فترة تنفيذه

جرى اعتماد المعايير التي أفرزها العمل في لجنة الامر الديواني رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٤ المنجزة اعمالها، والتي اخذت بنظر الاعتبار المحددات انفا عند اعدادها وصياغتها لهذه المعايير:

١. تلبي إحتياجات المواطنين مباشرة .
 ٢. تحقق مردود إيجابي على المجتمعات المستهدفة (الإقتصادي والإجتماعي والبيئي).
 ٣. تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.
 ٤. تنجز في فترة قصيرة (دون العام).
 ٥. تدعم خلق بيئة مؤسسية وقانونية مؤاتية وداعمة لتحقيق أهداف التنمية في العراق.
 ٦. يمكن تنفيذها من حيث ملائمة الأوضاع الأمنية الداخلية.
 ٧. تتعامل مباشرة مع التداعيات السلبية للإرهاب (النازحين، اللاجئين، المناطق المحررة،).
 ٨. تتوفر لها الموارد المالية والمادية اللازمة للتنفيذ من قبل الحكومة والمنظمات الدولية.
 ٩. تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من الجنسين.
 ١٠. تتوافق مع المتطلبات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.
 ١١. تحقق التشابك قطاعي.
 ١٢. تحقق الإستقرار الأمني بصورة مباشرة.
 ١٣. تخلق موارد مالية للحكومة بصورة مباشرة في حالة تحقيقها.
٥. مرحلة اختيار المعايير وترتيب الاهداف الفرعية لكل محور:

١. جرى اختيار أربع معايير من المعايير أنفاً ولكل محور وبما يتناسب وطبيعته القطاعية بشكل فردي ومن ثم بشكل جماعي من قبل الخبراء الوطنيين لكل قطاع وفقاً للمنهجية المذكورة أنفاً. وكما مبين ادناه - ملحق رقم (١).
٢. جرى ترتيب "الاهداف الفرعية " للبرنامج الحكومي لكل محور إستناداً إلى القيمة الموزونة لدرجة الأهمية ترتيب الأولويات لكل محور من المحاور الست للبرنامج الحكومي على حدى - ملحق رقم (٢).

٦. المرحلة القادمة - اختيار المشاريع وفقاً لترتيب الاهداف الفرعية لكل محور:

١. إختيار المشاريع المرتبطة " الاهداف الفرعية " ذات الأولوية.
٢. يتم إختيار المشاريع المرتبطة " الاهداف الفرعية " ذات الأولوية وفقاً لمجموعة جديدة من معايير الأهلية المتفق عليها بين الجهات المعنية بذلك بما لا يزيد عن قيمة الموارد المخصصة، ويذكر منها على سبيل المثال: نسبة الإنجاز المادي، الموارد المالية المستثمرة، الموارد المطلوبة لإنهاء العمل، .. إلخ .

٧. الاستنتاجات - نظرة عامة:

١. لم يكن ترتيب الاهداف الاستراتيجية والاهداف الفرعية التي تقع تحتها يدل على اهميتها في البرنامج الحكومي. في حين جرى في هذه الورشة ومن خلال الخبراء الوطنيين من القطاعين العام والخاص وبمشاركة الاكاديميين من اساتذة الجامعات حساب المتوسط الموزون لدرجة أهمية "الاهداف الفرعية" لكل محور من محاور البرنامج الحكومي

وترتيبها ضمن كل محور وفقاً للقيمة الموزونة لدرجة الأهمية إذا أنها تشير إلى درجة ارتباط الهدف الفرعية بالمعايير التي اعتمدت لتحديد درجة الأهمية وفقاً للدرجات التقديرية (ضعيف = ١، متوسط = ٢، قوي = ٣) والأوزان المقدرة لها. وكما مبين في الجدول أدناه، الأمر الذي ساعد كثيراً على الوقف على النقاط الآتية:

المحور	عدد أولويات	أعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة أهمية الأهداف الفرعية	أقل قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة أهمية الأهداف الفرعية
١	٢٢	2.80	1.28
٦	١١	2.61	1.70
٤	٥	2.50	1.72
٥	٢٦	2.47	1.29
٣	٣٤	2.46	1.55
٢	٦٠	2.10	1.26

١. حصل المحور الأول "عراق آمن ومستقر" على المرتبة الأولى إذ حصلت الأهداف الفرعية التي تقع تحته على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الأهمية والتي بلغت (٢,٨٠) للهدف الفرعي "تعزيز قدرات الجيش العراقي (البرية، الجوية، البحرية، طيران الجيش، الدفاع الجوي) وتسليحها وتحديث البنى التحتية والتدريب" في حين بلغت أقل قيمة له في هذا المحور (١,٢٨) للهدف الفرعي "تشريع قانون حرية الاطلاع على الوثائق (تفعيل دور المواطن في الاطلاع على عمل الادارة العامة)".
٢. يليه المحور السادس "تنظيم العلاقات الاتحادية - المحلية" في المرتبة الثانية إذ بلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الأهمية (٢,٦١) للهدف الفرعي "منح الحكومات المحلية صلاحية توسيع مصادر التمويل بغية تقديم الخدمات للمواطن وكذلك تعزيز لدور المواطن من خلال صلاحية فرض وجباية بعض الاجور والرسوم لصالح تلك الحكومات" في حين بلغت أقل قيمة له في هذا المحور (١,٧٠) للهدف الفرعي "سحب الطعن بقانون المحافظات لاعادة النظر بمواد الطعن" وهو منجز سلفاً.
٣. ثم يليه المحور الرابع "زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية" في المرتبة الثالثة إذ بلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الأهمية (٢,٥٠) للهدف الفرعي "استغلال الغاز المصاحب وتقليل الكميات المحروقة منه" في حين بلغت أقل قيمة له في هذا المحور (١,٧٢) للهدف الفرعي "توسيع استكشاف الاحتياطي النفطي والغازي".

٤. ثم يأتي بعده المحور الخامس " الإصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية " في المرتبة الرابعة اذ بلغت اعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الاهمية (٢,٤٧) للهدف الفرعي " . انجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤ – ٢٠١٧) بالاشتراك مع الاجهزة المعنية " في حين بلغت اقل قيمة له في هذا المحور (١,٢٩) للهدف الفرعي " تشريع قانون الهيئة العامة للتوازن وفق المادة (١٠٥) من الدستور " .
٥. يليه المحور الثالث " تشجيع التحول نحو القطاع الخاص " في المرتبة الخامسة اذ بلغت اعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الاهمية (٢,٤٦) للهدف الفرعي " زيادة الانتاج الزراعي والحيواني نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي " في حين بلغت اقل قيمة له في هذا المحور (١,٥٥) للهدف الفرعي " وضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد " .
٦. ليحل المحور الثاني " الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن " في المرتبة الاخيرة والسادسة اذ بلغت اعلى قيمة للمتوسط الحسابي الموزون لدرجة الاهمية (٢,١٠) للهدف الفرعي " فتح المجال امام القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار في القطاع الصحي " في حين بلغت اقل قيمة له في هذا المحور (١,٢٦) للهدف الفرعي " انشاء ابنية ومجمعات ومنشآت سياحية واثارية " .
٧. تكاد تكون درجة الاهمية للاهداف الفرعية للمحاور (٥,٣,٤) متقاربة من حيث الاهمية بالنسبة للخبراء الوطنيين اذا جرى الاخذ بنظر الاعتبار المحددات والظروف الاقتصادية والامنية التي يمر بها البلد، وكما يظهر في الجدول انفاً.
٨. يستقطب او يستلزم تنفيذ المحورين الاول والثاني القدر الاعلى من الموارد المالية للدولة، كون الأول متعلق بالعمليات العسكرية الجارية والثاني يضم أكبر عدد من الاهداف الفرعية وعددها (٦٠).
٩. جرى اعتماد ترتيب الاهداف الفرعية وفقاً للوسط الحسابي الموزون ضمن المدى بين (٣-١)
- وننتج عنها تصنيف الاهداف الفرعية وفقاً للوسط الحسابي الموزون الى (اكبر او تساوي ٢,٢٥) اولوية اولى للحكومة باللون الاخضر و ما بين (١,٢٥-٢,٢٥) اولوية ثانية للحكومة باللون الاصفر (اصغر او يساوي ١,٢٥) أولوية أخيرة) باللون الاحمر وكما مبين في مرفق رقم (المحاور بعد التكييف).

٨. الاستنتاجات – حسب المحاور

سيجرى تناول المحاور حسب الترتيب الذي حصلت عليه انفاً وفقاً للقيمة الموزونة لدرجة الأهمية لاهدافها الفرعية.

١. المحور الاول " عراق آمن ومستقر "

- ركز الخبراء الامنيين على الهدف الفرعي "تعزيز قدرات الجيش العراقي (البرية، الجوية، البحرية، طيران الجيش، الدفاع الجوي) وتسليحها وتحديث البنى التحتية والتدريب"
- يليه "دعم واسناد العمل الاستخباري"

- ثم "تشريع القوانين واخذ الاجراءات المتعلقة بالعمليات الارهابية وعدّها جرائم حرب وابادة جماعية يعاقب عليها القانون" وهكذا لباقي الاهداف الفرعية في هذا المحور وكما مبين في مرفق رقم (٣)

٢. المحور السادس "تنظيم العلاقات الاتحادية - المحلية " برزت اهمية هذا المحور في تلبية تطلعات المحافظات في تمكّن اكبر وافضل في ادارة مواردها والبحث عن مصادر تمويل اخرى تساعد على تلبية وسد احتياجاتها فضلا عن استقرارية النظام الاداري للحكومة. وكما مبين في مرفق رقم (٤).

٣. المحور الرابع "زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية"

- اختار الخبراء الوطنيين من القطاع النفطي والمالي تقديم اولوية " استغلال الغاز المصاحب وتقليل الكميات المحروقة منه" كهدف فرعي اول ضمن المحور الرابع: زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية ، وهذا يوفر مورد جديد ذو مردود مادي يرفع الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً وتنويع مصادر الدخل.
- جاء بالمرتبة الثانية الهدف "اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة الطاقات الخزنّية للنفط والغاز من خلال انشاء المستودعات (خزانات ذات سعات كبيرة) مؤمنة مع انشاء وتطوير شبكات الانابيب الخاصة بنقل النفط الخام وتسويقه عبر الموانئ وكذلك شبكة انابيب المنتجات النفطية لتغطي كامل الرقعة الجغرافية" .
- وفي المرتبة الثالثة " بناء مصاف جديدة في مدن كربلاء وميسان والناصرية" وهو تشجيع للصناعات التحويلية، مع العرض ان المحور يضم خمس اهداف فرعية فقط. " وهكذا لباقي الاهداف الفرعية في هذا المحور وكما مبين في مرفق رقم (٥).

٤. المحور الخامس "الإصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية"

- جاء بالمرتبة الاولى عند ترتيب الاهداف الفرعية للمحور الخامس الهدف الفرعي " انجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤ - ٢٠١٧) بالاشتراك مع الاجهزة المعنية"،
- يليها الهدف " تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة على المستويات كافة".
- ثم "تحسين وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة" وهي تمثل توجه الحكومة في مبدأ الإصلاح الاداري والمالي. " وهكذا لباقي الاهداف الفرعية في هذا المحور وكما مبين في مرفق رقم (٦).

٥. المحور الثالث "تشجيع التحول نحو القطاع الخاص"

- تصدر الاهداف الفرعية التي تصب في خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار وتحسين بيئة الاعمال والنهوض بالقطاعي الصناعة والزراعي وحماية المنتج المحلي وتطوير دور البنوك الاهداف الفرعية في هذا المحور. " وهكذا لباقي الاهداف الفرعية في هذا المحور وكما مبين في مرفق رقم (٧).

٦. المحور الثاني "الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن"

يعد هذا المحور اكبر المحاور من حيث عدد الاهداف الفرعية التي تغطي القطاعات الخدمية المختلفة كافة وبسبب شحة الموارد الان درجة الاهمية لاهدافه الفرعية كانت الاقل مقارنة بباقي المحاور. تصدر هذا المحور الاهداف الفرعية الاتية وفقا لدرجة اهميتها. وهكذا لباقي الاهداف الفرعية في هذا المحور وكما مبين في مرفق رقم (٨)

- فتح المجال امام القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار في القطاع الصحي.
- معالجة الاختناقات في الشبكة وتغطية الاحمال الجديدة لتمكين شبكات النقل من نقل الطاقات المولدة من المحطات الجديدة الى شبكات التوزيع المحلية.
- تشديد نظام الغرامات الجزائية على البضائع المقلدة والمغشوشة.
- ايجاد نظام لمراقبة البضائع والتأكد من جودتها عبر المنافذ الحدودية.

٩. التوصيات:

١. لم يرد في البرنامج الحكومي السابق اولويات استراتيجية تتعلق بمهام وزارة الهجرة وفئات عنايتها بصورة مباشرة، وللحاجة الملحة والظرف الراهن الذي يتطلب اعادة اعمار المناطق المحررة وتأمين عودة العوائل النازحة اليها كاولوية عاجلة، نقترح اضافة هدفين استراتيجيين في المحورين الاول والثاني بهذا الخصوص في المحورين انفاً.

٢. على الرغم من كون هذه الورشة ساعدت على تحديد درجة الاهمية لكل هدف من الاهداف الفرعية ولكل المحاور. الا انه لازال لدينا برنامج واسع ومتشعب اعد في ظرف يختلف تماماً عن الوضع الراهن بتداعيته المختلفة. الامر الذي يتطلب ان نستفيد من نتائج هذه الورشة ليتم على ضوءها تبني احد الخيارات ادناه للخروج ببرنامج حكومي اصلاحي شامل مركز وغير متشعب ينسجم وبيان اجتماع الرئاسات الثلاث الذي عقد في الثاني من اذار ٢٠١٦:

اولاً: استبعاد للثلث الاخير من الاهداف الفرعية الحاصلة على اقل درجة اهمية وكالاتي:

- اما اجراء الفرز على اساس الاهداف الفرعية دون الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاستراتيجية.
 - او اجراء الفرز على اساس الاهداف الاستراتيجية ومن ثم الاهداف الفرعية تقع ضمنها.
 - في حالة اختيار احد الخيارين انفاً، يجري استبعاد للثلث الاخير من الاهداف الفرعية الحاصلة على اقل درجة اهمية.
 - يتم بعدها مراجعة الثلثين المتبقين من الاهداف الفرعية ليتم اختيار ماينسجم منها والبيان المذكور انفا والاهداف الانمائية للتنمية المستدامة.
 - ثم يعاد صياغة الاهداف الفرعية بشكل قابل للقياس والتنفيذ وفق منهجية الادارة بالنتائج.
- ثانياً: وضع معايير تنسجم والبيان المذكور والاهداف الانمائية للتنمية المستدامة يتم على ضوءها انتخاب الاهداف الفرعية من كل محور ووفقا لدرجة اهميتها.

٣. ادراك الخبراء الوطنيين ان تنفيذ المحاور (٣،٥،٦) يمثل توجهات الحكومة في اصلاح وتفعيل التشريعات وتنظيم وتحسين بيئة العمل وتشجيع الاستثمار وتحفيز القطاع

الخاص. لذا نقترح في كل الاحوال يؤخذ من هذه المحاور النسبة الاعلى من الاهداف الفرعية عند الاعداد للبرنامج الحكومي الجديد اذ لا يحتاج تنفيذها الى موارد مالية كبيرة كونها تركز على اعداد التشريعات وتفعيل القوانين وتبسيط الاجراءات.

الملاحق

١ - المحور الأول : عراق امن ومستقر

الجدول التالي يعرض المعايير المختارة والوزن النسبة لها من وجهة نظر الخبراء الوطنيين في القطاع الامني وهي :

الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء	المعيار
٣٥	تحقق الاستقرار الأمني بصورة مباشرة
٢٨	تتعامل مباشرة مع التداعيات السلبية للإرهاب (النازحين، اللاجئين، المناطق المحررة،
١٥	يمكن تنفيذها من حيث ملائمة الأوضاع الأمنية الداخلية
١٨	تدعم خلق بيئة مؤسسية وقانونية موالية وداعمة لتحقيق أهداف التنمية في العراق

٢ - المحور الثاني: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن

اختار الخبراء في هذا المحور اربعة معايير والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومة من وجهة نظر الخبراء الوطنيين في القطاعات الخدمية والاكاديمية:

الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء	المعيار
26%	تتعلق بحياة وإحتياجات المواطنين مباشرة
21%	يمكن إنجازها في فترة قصيرة (دون العام)
32%	درجة الإلحاح كأولوية عاجلة لدى الحكومة في ظل أزمة النازحين والمناطق المحررة من برائن الارهاب
21%	تخلق موارد مالية للحكومة في حالة التطبيق

٣. المحور الثالث: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص

اختار الخبراء في هذا المحور أربعة معايير والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومة من وجهة نظر الخبراء الوطنيين من القطاعين العام والخاص:

المعيار	الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء %
تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من الجنسين	٢٩
تلبى احتياجات المواطنين مباشرة	٢١
تخلق موارد مالية للحكومة بصورة مباشرة في حالة تحقيقها	٢٣
تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع	٢٦

٤. المحور الرابع: النفط والغاز والاستدامة المالية

اختار الخبراء في هذا المحور أربعة معايير والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومة من وجهة نظر الخبراء الوطنيين من القطاع النفطي والاقتصادي:

المعيار	الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء %
تخلق موارد مالية للحكومة بصورة مباشرة في حالة تحقيقها	٤٨
تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع	١٩
تنجز في فترة قصيرة (دون العام)	١٩
يمكن تنفيذها من حيث ملائمة الأوضاع الأمنية الداخلية	١٤

نموذج لمحور البرنامج الحكومي السادس: تنظيم العلاقات الاتحادية - المحلية

٥. المحور الخامس: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية

اختار الخبراء في هذا المحور أربعة معايير والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومة من وجهة نظر الخبراء الوطنيين للقطاعات المختلفة:

المعيار	الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء %
تلبية احتياجات المواطنين مباشرة	٢٥
تدعم خلق بيئة مؤسسية وقانونية مواتية وداعمة لتحقيق اهداف التنمية في العراق	٣٠
تحقق نتائج ملموسة على ارض الواقع	٢٠
تخلق موارد مالية للحكومة بصورة مباشرة في حالة تحقيقها	٢٥

٦. المحور السادس : تنظيم العلاقات الاتحادية المحلية

اختار الخبراء في هذا المحور أربعة معايير والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية للحكومة من وجهة نظر الخبراء الوطنيين من المعنيين بهذا المحور:

المعيار	الوزن النسبي للمعايير المختارة من وجهة نظر الخبراء %
تلبية احتياجات المواطنين مباشرة	٣٥
تتوافق مع المتطلبات الدولية والاهداف الإنمائية للالفية واهداف التنمية المستدامة	٢٠
تحقق مردود إيجابي على المجتمعات المستهدفة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)	٢٠
تدعم خلق بيئة مؤسسية وقانونية ومواتية وداعمة لتحقيق اهداف التنمية في العراق	٢٥

الهدف الإستراتيجي	الهدف الفرعي بعد التكيف	المتوسط الموزون لدرجة الأهمية	الترتيب حسب درجة الأهمية	الهدف كما ورد بالبرنامج الحكومي
أ. توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.	٥ . منح الحكومات المحلية صلاحية توسيع مصادر التمويل و فرض وجباية بعض الاجور والرسوم لصالح تلك الحكومات.	٢,٦١	١	٥ . منح الحكومات المحلية صلاحية توسيع مصادر التمويل بغية تقديم الخدمات للمواطن وكذلك تعزيز لئور المواطن من خلال صلاحية فرض وجباية بعض الاجور والرسوم لصالح تلك الحكومات.
أ. توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.	٢.منح الحكومات المحلية صلاحية ادارة المؤسسات التربوية والصحية والخدمية بموجب ضوابط عمل مركزية لكل قطاع	٢,٤٧	٢	٢.منح الحكومات المحلية صلاحية ادارة المؤسسات التربوية والصحية والخدمية وان يقتصر دور الحكومة الاتحادية على الاشراف والمراقبة بموجب ضوابط عمل مركزية لكل قطاع
أ. توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.	٣ .منح الحكومة المحلية سلطة تطوير الاجراءات الادارية حسب احتياجاتها المحلية.	٢,٣٨	٣	٣ .منح الحكومة المحلية سلطة تطوير الاجراءات الادارية حسب احتياجاتها المحلية.
ج - تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والوئار المحلية	ورد ضمناً في الفقرة (أ - ٥) شترج رفعه لتجنب التكرار.	٢,٣٤	٤	٣ . فسح المجال امام المحافظات لتحقيق موارد ذاتية لتوسيع قدراتها في ادارة وتطوير المحافظات.
ب. التخطيط لتفويض الصلاحيات	تنمية القدرات الإدارية للحكومات المحلية ، لتفويضها المهام لادارة المحافظات.	٢,٢٥	٥	اعداد خطة سترراتيجية شاملة بالتعاون مع المحافظات والاقاليم لتنمية القدرات الإدارية، إضافة الى وضع خطط مفصلة لتفويض المهام لادارة المحافظات.
أ. توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.	٤ . اقرار مبدأ استشارة الحكومات المحلية قبل اخذ القرار التي تتعلق بمسؤوليات تلك الحكومات.	٢,٢٤	٦	٤ . اقرار مبدأ استشارة الحكومات المحلية قبل اخذ القرار التي تتعلق بمسؤوليات تلك الحكومات.
ج - تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والوئار المحلية	٢ . مشاركة المحافظات في اعداد الموازنات العامة للدولة.	٢,١٣	٧	٢ . اشراك المحافظات في اعداد الموازنات العامة للدولة.
أ. توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.	١ . تحديد اليات جديدة في الادارة الامنية في المحافظات بما ينسجم مع الدستور.	٢,١٢	٨	١ . تحديد اليات جديدة في الادارة الامنية في المحافظات بما ينسجم مع الدستور.
ج - تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والوئار المحلية	١ . اعادة النظر بأسلوب واجراءات تمويل المحافظات لتخصيصاتها المقررة في الموازنة العامة.	٢,٠٧	٩	١ . اعادة النظر بأسلوب واجراءات تمويل المحافظات لتخصيصاتها المقررة في الموازنة العامة.
				١٠٥

ج - تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية	٤ . تولي المحافظات لتنفيذ المشاريع غير الاستراتيجية وعدم اسنادها للوزارات.	١,٩٨	١٠	٤ . تولي المحافظات لتنفيذ المشاريع غير الاستراتيجية وعدم اسنادها للوزارات.
ج - تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية	٥ . سحب الطعن بقانون المحافظات لاعادة النظر لاعادة النظر بمواد الطعن.	١,٧٠	١١	٥ . سحب الطعن بقانون المحافظات لاعادة النظر بمواد الطعن.